الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد كمي

علاقة التضخم بالبطالة في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1990- 2017)

مقدمة من طرف الطالب:
بدرة العجال

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د. بابا عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	دحمان أحمد	أ مساعد أ	مستغانم
مقررا	بابا عبد القادر	أ.دكتور	مستغانم
مناقشا	قبايلي الحاجة	أ.مساعد أ	مستغانم

السنة الجامعية :2018/2017

الإهـــــداء

الحمد الله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل االله علينا وبعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما االله لي اللذان سهرا وتعبا على تعليمي

إلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى رفيقا دربي في الدراسة سليم و أحمد

إلى الأستاذ الذي كان لي سندا، ولم يبخل عليا بتوجهاته أ.د. بابا عبد القادر

إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى كل أقاربي

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء كل باسمه

إلى أساتذتي الكرام وكل زملاء الدراسة

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر الله سبحانه و تعالى و الصلاة و السلام على نبيّه

محمد صلى الله عليه و سلام

أتقدم بخالص عبارات الشكر و التقدير إلى:

المشرف الفاضل الأستاذ الدكتور "بابا عبد القادر" عرفانا بفضله و تقديرا

لجهوده،إذ لم يقصر في تقديم توجيهاته القيمة وتأطيره للعمل المنجز.

الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، لقبولهم مناقشة هذا البحث وإثراء

مضمونه.

وفي الأخير لا أنسى أن أتقدم بكل أسمى معاني الاحترام والتقدير لكل من قدم لي يد

المساعدة في هذا العمل من قريب أو من بعيد

الفهـــــــــــــــــرس:

الاهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	ا
قائمة الأشكال و الجداول	ا
قائمة المختصرات و الرموز	ا
مقدمة عامة	01
الفصل الأول: الأسس النظرية للبطالة	05
تمهيد	05
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة	06
المطلب الأول: مفهوم البطالة وقياسها	06
المطلب الثاني: أسباب البطالة	09
المطلب الثالث: أنواع البطالة	10
المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة	13
المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الكلاسيكي	13
المطلب الثاني: تفسير البطالة في الفكر الكينزي	17
المطلب الثالث: تفسير البطالة في الفكر النيوكلاسيكي	23
المبحث الثالث: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة وكيفية معالجتها	24
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية	24
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية	25
المطلب الثالث: كيفية معالجة مشكلة البطالة	26
خلاصة	28
الفصل الثاني: العلاقة النظرية بين التضخم و البطالة	29
تمهيد	29
المبحث الأول: مفاهيم حول التضخم	30
المطلب الأول: ماهية التضخم ومؤشرات قياسه	30
المطلب الثاني: أنواع التضخم وأسبابه	33
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن التضخم	36
المطلب الرابع: أدوات مكافحة التضخم	39
المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم	39
المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي (نظرية كمية النقود)	40

المطلب الثاني: تفسير التضخم في الفكر الكينزي (النظرية التي تؤكد على جانب العرض والتكاليف)	42
المطلب الثالث: تفسير التضخم في الفكر نيوكلاسيكي	43
المطلب الرابع: تفسير التضخم حسب نظرية التسارع	47
المبحث الثالث: نموذج فيلبس والعلاقة بين التضخم والبطالة	48
المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والبطالة	48
المطلب الثاني: منحنى فيلبس	51
المطلب الثالث: منتقدي منحنى فيلبس	53
المطلب الرابع: ظاهرة الركود التضخمي و انهيار علاقة فيلبس	55
خلاصة	58
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)	59
تمهيد	59
المبحث الأول: الدراسة التحليلية لظاهرتي التضخم و البطالة و منحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	60
المطلب الأول: الدراسة التحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر (1990-2017)	60
الثاني: الدراسة التحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (1990-2017)	67
المطلب الثالث: منحنى فليبس في الاقتصاد الجزائري	72
المبحث الثاني:الدراسة القياسية لظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 -2017)	74
دراسة الاستقرارية	74
تقدير النموذج	76
تقدير العلاقة قصيرة الأجل	76
تقدير العلاقة طويلة الأجل	77
دراسة استقرارية البواقي	78
اختبار السببية لجرانجر بين التضخم و البطالة	79
خلاصة	82
خاتمة عامة	83
المصادر والمراجع	
الملخص	

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	الطلب على العمل عند الكلاسيك	14
02-01	عرض العمل عند الكلاسيك	15
03-01	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	16
04-01	انخفاض الأجور يرفع من حجم التشغيل	17
05-01	عرض العمل عند كينز	19
06-01	نقطة التوازن عند كينز	20
07-01	انخفاض الأجور يزيد من مخاطر البطالة (المقطع الكينزي)	21
08-01	تحقيق الشغل الكامل عند كينز	22
09-02	آثار التوسع النقدي على المستوى العام للأسعار	41
10-02	نظرية دفع التكاليف للأسعار	43
11-02	عرض النقود والطلب عليها عند النقديين	46
12-02	نظرية التسارع	47
13-02	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكلاسيك	49
14-02	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكينزيين	50
15-02	منحنى فيلبس الأصلي	52
16-02	منحنى فيلبس في الأجل الطويل	54
17-02	التضخم و البطالة في منحنى فيلبس المعكوس	56
18-03	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 1995)	61
19-03	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1996- 2000)	62
20-03	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017)	65
21-03	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000)	69
22-03	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017)	71
23-03	منحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1997 - 2000)	73
24-03	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين التضخم و البطالة	76
25-03	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين التضخم و البطالة	77
26-03	سلسلة البواقي خلال الفترة (1990- 2017)	78
27-03	اختبار فجوة الإبطاء المثلى لاختبار السببية لجرانجر	80
28-03	نتائج اختبار السببية لجرانجر بين التضخم والبطالة	80

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-03	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000)	60
02-03	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017)	63
03-03	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990- 2000)	68
04-03	تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001- 2017)	70
05-03	معدلات التضخم و البطالة (1997- 2000)	73
06-03	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ADF)	75
07-03	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون سلاسل البواقي (ADF)	79

قائمة المختصرات و الرموز:

- **INF:** معدل التضخم.
- **CH:** معدل البطالة.
- **ADF:** اختبار ديكي فولر.
- **V-Prob:** القيمة الاحتمالية.
- R^2 **:** معامل التحديد.
- F**:** قيمة فيشر المحسوبة.
- ϕ: معامل جذر الوحدة.
- **B:** معامل الاتجاه العام.
- C: الحد الثابت.
- **None:** النموذج الأول.
- **Intercept:** النموذج الثاني.
- **Trend and intercept:** النموذج الثالث.

مقدمة عامة:

يعد تحقيق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل من بين أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية، إذ تعتبر البطالة والتضخم من بين المتغيرات الأكثر أهمية التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، وحيث أن قيمة معينة من أي من الظاهرتين لا يمكن تفاديها في الاقتصاد مع عدم وجود اتفاق حول أيهما أكثر إيذاء، فإن تصميم السياسات الجيدة لمواجهتهما يتطلب تقدير ديناميكية العلاقة بين كل من البطالة والتضخم وذلك من أجل توفير فكرة واضحة لما هو في متناول البنك المركزي من حيث السيطرة على النشاطات الاقتصادية، وتقدير ما يمكن أو لا يمكن للسياسة النقدية تحقيقه من أجل اتخاذ خيار عقلاني بخصوصها.

فقد لاحظ الاقتصادي النيوزيلاندي "فيلبس" في دراسة قام بها سنة 1958 وجود علاقة إحصائية سالبة بين معدل التغير في الأجور الاسمية ومعدل البطالة في بريطانيا للفترة (1861- 1957)، وأصبحت هذه العلاقة العكسية معروفة على نطاق واسع باسم منحنى فيلبس الذي أصبح من أهم الأدوات المستخدمة في السياسات الاقتصادية وسلاح بيد الحكومات لمواجهة أي من الظاهرتين، حيث ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه من أجل تحقيق التوظيف الكامل، وعليه تكون مشكلة السياسات الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في كيفية الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.

ورغم الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه العلاقة التبادلية لدى الاقتصاديين والسياسيين إلا أنها تعرضت للتشكيك في مصداقيتها من قبل أتباع المدرسة النقدية في نهاية الستينات، وقد برزت ظاهرة التضخم الركودي في مطلع السبعينات في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة لتقوي تلك الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيلبس والتي لم يكن ممكنا في ضوء النظرية العامة لكينز تفسيرها، مما أعطى الفرصة للنيوكلاسيك بتوجيه سهام نقدهم لهذه النظرية عبر الهجوم على منحنى فيلبس، وقد وضع التضخم الركودي المنظرين أمام تحد، فقد كان على عاتقهم ليس فقط تفسير سبب ظهوره، وإنما أيضا تبرير صحة علاقة منحنى فيلبس في الفترات السابقة.

كما يلاحظ اتجاه الأبحاث الأخيرة نحو طائفة من النماذج تجتمع في خواص يطلق عليها منحنى فيلبس الكينزي الجديد، والمشترك في هذه الجهود التوجه نحو الاقتصاد الحقيقي، حيث عادت أحدث النماذج الكينزية إلى نمط تفكير فيلبس غير أن الكلفة الحدية الحقيقية، هذه المرة تحدد التضخم وليس متوسط الأجر، بيد أن الكلفة الحدية الحقيقية استبدلت بفجوة النشاط الحقيقي على أساس أنها متغير ينوب عنها والتي تقاس بالفرق بين البطالة الفعلية والمعدل الطبيعي لها، وتعتمد هذه النماذج على أسس الاقتصاد الجزئي للجمود الاسمي والحقيقي مع استخدام التوقعات الرشيدة، لتفسير فعالية السياسات الاقتصادية في التأثير على الإنتاج والبطالة على الأقل في الأجل القصير.

وعليه باتت العلاقة بين المتغيرين محل خلاف بين المدارس الاقتصادية فكانت كل مدرسة تضع التعديل الذي تراه مناسبا ما أعطى عدة علاقات لمنحنى فيليبس انطلاقا من العلاقة الأصلية، منذ ذلك الحين وبما أن التدابير لاحتواء التضخم والبطالة تختلف باختلاف شكل وحدة منحنى فيلبس، وأن النظريات الاقتصادية هي

قوانين نسبية تختلف باختلاف الفترات وهيكل اقتصاديات البلدان، تم القيام بعدة دراسات تطبيقية لمعرفة طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في إطار عدة بلدان من أجل صياغة سياسات ملائمة لمكافحتهما وكانت النتائج مختلفة من بلد لآخر، وعليه لا تزال هذه العلاقة محل نقاش وجدل.

كانت البطالة والتضخم ولا تزالان من أهم الظواهر الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري لما تسببانه من آثار تلقي بضلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خاصة منذ بداية التسعينات ودخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وتطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي أقره صندوق النقد الدولي كمحاولة لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم، وبالرغم من أن معدلات التضخم والبطالة المسجلة في السنوات الأخيرة تختلف كثيرا عن تلك المسجلة في نهاية الثمانينات والتسعينات، إلا أن الظاهرتين لا تزالان تطرحان نفسهما بقوة في الجزائر بالموازاة مع السياسات المالية والنقدية المنتهجة من طرف السلطات من جهة، والتطلعات التي تطمح لها من جهة أخرى، مما دفع إلى الاهتمام بآثارهما وتجنب مخاطرهما عن طريق وضع السياسات الاقتصادية، حيث استحدث بنك الجزائر عدة أدوات لمواجهة كل من البطالة والتضخم خاصة في الألفية الجديدة في ظل ظرف يتميز بظهور إفراط هيكلي في السيولة المصرفية بالسوق النقدية نظرا لزيادة صافي الموجودات الخارجية لدى بنك الجزائر بسبب انتعاش أسعار المحروقات، وبما أن تخطيط وتجسيد السياسات الجيدة يتطلب تقدير ديناميكية العلاقة بين كل من البطالة والتضخم كما سبق وذكر خاصة في ظل تبني الجزائر مؤخرا لسياسة استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية مقارنة بالأهداف الأخرى، وعلى ضوء ما سبق ذكره ارتأينا لطرح الإشكالية التالية:

❖ **الإشكالية:**

ما هي طبيعة العلاقة بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

- ✓ ما هو مفهوم كل من التضخم و البطالة، وما هو تفسيرهم في مختلف المدارس الاقتصادية؟
- ✓ ما هي الإجراءات التي تتخذها السلطات لمكافحة هاتين الظاهرتان؟
- ✓ ما مدى تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ إن التضخم الآتي من ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي مباشرة إلى ظهور البطالة.
- ✓ إن البطالة الإجبارية هي الأكثر انتشارا سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.
- ✓ هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم والبطالة في الجزائر في الأجل الطويل.
- ✓ هناك سببية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري.

❖ **أهداف الدراسة:**

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو التحقق من طبيعة وشكل العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم والقوى المسببة لها من خلال اختبار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيلبس للبيانات الجزائرية خلال الفترة (1990- 2017).

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا يحتل أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، والذي يوضح فيما إذا كان هناك تضارب بين أهداف السياسة النقدية في الجزائر فيما يخص تحقيق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل، كما تنبع أهمية الدراسة في كون معظم الدراسات التي بحثت في مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر تناولت هاتين الظاهرتين كل على حدا، بينما جاءت دراستنا لتبحث في طبيعة العلاقة القائمة بينهما، وباعتبار الجزائر تعاني من كلا الظاهرتين وتسعى جاهدة لتخفيض معدلاتهما التي تعبر على فعالية السياسات الاقتصادية المتخذة بالبلد، كما أن معرفة العلاقة بينهما من شأنه أن تسهم في تقديم أساس نظري وتطبيقي يساعد على صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة لمواجهة كل من الظاهرتين في الجزائر اللتان يجب إعطاءهما أهمية خاصة نظرا لآثارهما الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وتأثيرهما على تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية.

❖ **المنهج المستخدم:**

سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة، للإيجاب على تساؤلات المطروحة معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع التضخم البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذا المنهج الإحصائي الوصفي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور التضخم والبطالة خلال الفترة المغطاة، باستعمال المعطيات المشتقة من مختلف المصادر كما سنستخدم المنهج القياسي الاقتصادي في الدراسة التطبيقية، وهذا من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائية **Eviews10**.

❖ **حدود الدراسة:**

الإطار المكاني: تم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزماني: جاءت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017.

❖ **الدراسات السابقة:**

- **سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016.**

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو التحقق من طبيعة وشكل العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم والقوى المسببة لها من خلال اختبار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيلبس للبيانات الجزائرية خلال الفترة (1990- 2014)، ومعرفة الأثر الذي يحدثه تغير المعروض النقدي على كل من الظاهرتين.

- **محمد تيسير محمد الديري،العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الأردن، دراسة تطبيقية قياسية (1967-2001)، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الأردن ومعرفة الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في التأثير على اتجاه هذه العلاقة. وقد اعتمدت الدراسة نموذجا قياسيا لتشخيص المتغيرات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المؤثرة على العلاقة التبادلية بين الظاهرتين.

- **علي عبد الوهاب إبراهيم النجا، » مدى تحقق منحنى فيلبس في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1985- 2012)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، جامعة الإسكندرية، 2014.**

خلال هذه الدراسة قام الباحث بالتحقق من مدى وجود منحنى فيلبس في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1985- 2012)، وقد أوضحت نتائج القياس في الأجل الطويل وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة والتضخم كما أن العلاقة عكسية بين المتغيرين.

❖ **هيكل الدراسة:**

من أجل الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، والإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: في هذا الفصل تم استعراض الإطار النظري لظاهرة التضخم من خلال تبيان مفهومها، أهم أنواعه، بالإضافة إلى عرض مختلف المدارس المفسرة لها، والطرق المختلفة لقياس القوى التضخمية مع توضيح آثارها على الاقتصاد والمجتمع.

الفصل الثاني: تناول هذا الفصل الإطار النظري للبطالة، حيث يتطرق إلى الجوانب النظرية والفكرية للبطالة من خلال إلقاء الضوء على أهم المفاهيم الأساسية لها والمنهجية المستخدمة في قياسها، مع ذكر أنواعها المختلفة والآثار الناجمة عنها والتي تسبب تكلفة كبيرة على الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى إعطاء تحليل ونقد لمختلف النظريات التقليدية والحديثة المفسرة لها، وتم التطرق فيه إلى العلاقة النظرية بين التضخم والبطالة، بالإضافة إلى منحنى فيلبس وظاهرة الركود التضخمي.

الفصل الثالث: شمل هذا الفصل الدراسة التحليلية لظاهرتي التضخم و البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990- 2017)، كما حاولنا فيه إسقاط منحنى فيلبس على الاقتصاد الجزائري، وتناول في الأخير الدراسة القياسية لظاهرتين خلال نفس الفترة.

❖ **صعوبات الدراسة:**

لا يمكن أن يخلو أي بحث من الصعوبات والعراقيل والتي عادة ما تؤثر سلبا على البحث، وتمثلت صعوبات هذا البحث في التباين والتضارب الكبير في المعطيات الإحصائية في بلادنا، مما صعب علينا عملية التحليل والدراسة القياسية.

تمهيد:

تعتبر مشكلة البطالة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات أن يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو بآخر ، وقد صارت هذه المشكلة عالمية تعاني منها جل دول العالم وتتحمل مختلف آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وهي تنتج عن الاختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث يكون الطلب على العمل يفوق المناصب المتاحة، وقد تنوعت أشكالها وصورها واختلفت أسبابها ومبرراتها وعمت أضرارها على الفرد والمجتمع في دول العالم.

وقد استحوذت هذه الظاهرة على جزء كبير من اهتمامات الاقتصاديين والباحثين،حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا وراء زيادة حجم العمالة ومن ثم تخفيض معدل البطالة، وبالتالي تعد هذه المشكلة من أهم العوائق التي تأرق السياسيين ومتخذي القرار في وضع السياسات الاقتصادية.

ومن أجل فهم مشكلة البطالة يتعين علينا من منطق التحليل أن نعرض بشكل عام الأسس النظرية للبطالة وتفسيرها في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال مباحث رئيسية تتمثل أولا في مفاهيم عامة حول البطالة، والمبحث الثاني يشمل النظريات الاقتصادية المفسرة لها، أما المبحث الثالث والأخير سنذكر فيه الآثار المترتبة عليها وكيفية معالجتها، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة من أبرز المشاكل الخطيرة التي تواجه جل اقتصاديات دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وقد تعددت وجهات النظر في وضع مفهوم البطالة ولهذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم البطالة وكيفية قياسها، الأسباب التي تنتج عنها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وقياسها:

أولا: مفهوم البطالة: توجد مفاهيم عديدة لمفهوم البطالة، ولها مفهوم علمي ومفهوم رسمي، وكل دولة ولها تعريف رسمي لهذه الظاهرة، وكذلك يختلف تعريفها من منظمة إلى أخرى ومن تشريع إلى أخر.

المفهوم العلمي: "هي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل المتاحة فيه استخداما كاملا، مما يؤدي إلى أن يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، وهذا ما يقود إلى تدني مستوى المعيشة أو مستوى الرفاهية في هذا المجتمع". ونستنتج من هذا التعريف أن البطالة تتضمن بعدين رئيسيين وهما: عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، وعدم الاستخدام الأمثل لها[1].

أما المفهوم الرسمي للبطالة: فيركز على الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، أي أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له ويرغبون فيه، ولا يجدونه، خلال فترة زمنية معينة[2].

تعريف البطالة حسب بعض المنظمات العالمية:[3]

_ يعرفها " **المكتب الدولي والمعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية** " بأنها حالة الأفراد القادرين على العمل و يبحثون عن منصب عمل وليس لهم شغل.

_ كما يعرفها " **المكتب الدولي للعمل** " بأن العاطل عن العمل أو البطال هو كل شخص لا يملك عمل وقادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه لكن دون جدوى.

_ وحسب " منظمة العمل الدولية " العاطل عن العمل هو كل فرد في سن العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولا يجده، وهكذا نجد أن العاطلين عن العمل هم جميع الأشخاص الذين هم في الفئة العمرية (15- 65 سنة) ودخلوا في القوة البشرية العاملة ولكنهم دون عمل.

[1] علي عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة و أثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 8-9.

[2] نفس المرجع، ص ص 3-4.

[3] عطية عبد القادر محمد، رمضان محمد أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 224.

_ كما تعرف البطالة بأنها الحالة التي لا يستطيع الأفراد فيها ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، نتيجة عوامل خارجة عن إرادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه.

_ وتعرف بمفهوم عام أنها وجود جزء من الأفراد الراغبين في العمل بدون عمل، أي بقاؤهم خارج قوة العمل الفاعلة، عاطلين عن العمل.

والتعريف الذي أوصى به المؤتمر الدولي الثامن لإحصائيات العمل فيما يخص البطالة هو أنه الأشخاص الذين هم في حالة بطالة يتكونون من الأفراد الذين فوق سن معينة يدخلون في أحد الأنماط التالية:[1]

- العمال المتاحون للعمل الذين انتهت عقودهم أو أوقفت مؤقتا وأصبحوا دون وظائف يبحثون عن العمل لقاء أجر أو ربح.
- الأشخاص المتاحون للعمل باستثناء المصابين بوعكات بسيطة خلال مدة معينة ويبحثون عن العمل لقاء ربح أو أجر من الذين لم يسبق لهم العمل أو يكون مستواهم من غير مستوى العاملين مثل أصحاب أعمال سابقون.
- الأشخاص الذين لم يلتحقوا بعد بوظائف،وإن كانوا قد أعدوا الترتيبات للبدء في وظائف جديدة في تاريخ لاحق أو يحل بعد مدة معينة.
- الأشخاص الذين تكون أعمالهم في حالة توقف وقتي أو غير محدد دون أجر.

أما فيما يخص الجزائر فهي تعرف البطالة استنادا إلى تعريف المكتب الدولي للعمل،الذي يتطابق مع ما هو معمول به في بلادنا، لذا سنتطرق لكل جزء منه لتوضيح المقصود بالبطالة وبشكل دقيق، للتمييز بين المتعطلين عن العمل وغير النشيطين اقتصاديا (القوى العاملة) وفقا لما يلي:[2]

1_ البطال كل من هو بدون عمل: إن الهدف من معيار بدون عمل هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص وفقا لهذا المعيار إذ لم يكن قد عمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية للبحث.

2_ البطال كل من هو متاح للعمل ولا يجده: أي أنه إذا ما عرض عملا (وظيفة) على الفرد فإنه سيكون قادرا ومستعدا للعمل فورا، وذلك خلال فترة محددة فالهدف من هذا المعيار هو استبعاد كل الأفراد الباحثين عن عمل لمباشرته بعد انتهاء فترة المسح فعلا، فالبحث عن العمل مستقبلا بعد تخرجه غير مستعد للعمل خلال هذه الفترة وبالتالي فهو غير متاح له، كما يهدف هذا المعيار أيضا إلى استبعاد الأفراد الغير قادرين عن العمل لبعض الأسباب.

[1] عطية عبد القادر محمد، رمضان محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 47.

3_ البطال كل من يبحث عن عمل ولا يتوفر له ذلك: و يعني هذا المعيار الدلالة على جدية البحث، فوفقا للمقاييس الدولية لا يعتبر إعلان البحث عن العمل إلا من خلال خطوات محددة مثل:[1]

- ✓ التسجيل في مكاتب التشغيل (وكالات التشغيل)، حكومية كانت أو خاصة.
- ✓ نشر إعلانات البحث على وظيفة و الرد على الإعلانات العارضة لها.
- ✓ طلب الحصول على موارد مالية ومادية لتمويل مشاريع ذاتية.

ثانيا: قياس البطالة: تقوم الدول بقياس البطالة بالاعتماد على أسلوب العينات، وذلك باستخدام المسوحات وأنواع أخرى من الاستطلاعات الموزعة على السكان، ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل، وتعتبر هذه الطريقة أكثر ملائمة لقياس معدل البطالة وفق المعايير الدولية المتعلقة بإحصاءات البطالة إذا ما قورنت بغيرها من المصادر مثل سجلات التأمين ضد البطالة أو سجلات مكاتب التوظيف[2]، وتستخدم هذه المسوحات لتقسيم إجمالي السكان إلى أربع فئات وهي:[3]

- العاملون: هم الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر، بدوام كلي أو جزئي حتى وإن كان يشتغل ساعة واحدة في اليوم.
- العاطلون عن العمل: تضم هذه الفئة الأشخاص غير العاملين، إلا أنهم قادرون على العمل وراغبون فيه وجادون في البحث عنه خلال الأسابيع الأربعة الماضية.
- السكان النشيطون (القوة العاملة): تضم جميع الأفراد العاملين أو العاطلين عن العمل.
- الفئة غير النشطة: هم الأفراد خارج القوة العاملة بحيث أنهم لا يستعطون العمل أو ببساطة لا يبحثون عن العمل، ويستبعد من هذه الفئة الأفراد دون السن القانوني للعمل أو فوق السن المعينة، بالإضافة للأفراد غير القادرين عن العمل لعدة أسباب مثل المرضى وطلبة المدارس وربات البيوت، أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة.

ويقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع في فترة زمنية معينة، وذلك كما يلي:[4]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة}} \times 100$$

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] ميادة حسن رحيم، البطالة و سبل معالجتها في العراق، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 4، 2013، ص 179.

[3] الزغبي هيثم، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، الأردن، 2000، ص 145.

[4] نفس المرجع، ص 146.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن طريقة قياس معدل البطالة يختلف من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:[1]

- الفئة العمرية المحددة في التعريف، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس الناشطين اقتصاديا.
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل، فبعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يعتبر الفرد بطال.
- كيفية التعامل مع الخرجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.
- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما تعتمد بعضها الآخر على مسح العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

المطلب الثاني: أسباب البطالة:

إن مشكلة البطالة تعد أخطر المشاكل التي تهدد استقرار و تماسك أي بلد ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى آخر ، حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد.

ويرجع هذا إلى العديد من الأسباب التي تختلف باختلاف خصوصيات وظروف كل اقتصاد وهذا ما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة.

ويمكن حصر أسباب البطالة في سببين أحدهما اقتصادي مرتبط بالأحداث الاقتصادية والآخر اجتماعي مرتبط بالظروف الاجتماعية، وهي كثيرة ومتعددة نذكر منها:[2]

أولا: الأسباب الاقتصادية:

_ مشكلة النمو الاقتصادي: يرجع هذا إلى قلة الموارد المالية التي أدت إلى تقليص الاستثمارات والتوسع الاقتصادي وينتج عن ذلك انخفاض في إنشاء فرص عمل جديدة.

_ مشكلة إنتاجية العمل: يرجع هذا إلى توجه المؤسسات نحو استخدام أكثر للرأسمال التقني تماشيا مع التطور التكنولوجي، أي إحلال الآلة محل العمل البشري، حيث أن تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة من خلال إخلال الفنون الإنتاجية المكثفة لرأسمال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد الوطني أدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل بشري .

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 276.

[2] المركز الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، الموقع: www.onefd.edu.dz، ص ص 4-5.

_ هجرة الصناعات: انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في البلاد النامية مما يؤثر على أوضاع العمالة المحلية لهذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة.

_ انخفاض الإنفاق الحكومي: عندما تلجأ الحكومة إلى إتباع سياسات انكماشية يؤدي هذا إلى تقليص الاستثماري في مختلف المجالات ومن نتائج هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.

_ عجز الحكومة على تطبيق سياسات لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أو تقلب أسعار الصادرات، وعدم استقرار أسواق النقد العالمية وتذبذب أسعار الصرف.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية:

وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

_ ارتفاع معدلات النمو السكاني: إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على الاستثمار في عملية النتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

_ وهناك مجموعة من الأبعاد ذات التأثير القوي نذكر منها:[1]

1- التنشئة الاجتماعية: والتي لا يسعى فيها ولي الأمر أن يحث ولده على البحث عن فرص عمل والاجتهاد في العمل.
2- البعد التطبيقي: نجد هناك شريحة من المجتمع وهي في الغالب من الأثرياء لا تأبه بالعمل ولا تحاول الحصول على وظيفة.
3- التعليم ومستوياته: يؤثر التعليم ومستوياته في سوق العمل، وذلك عندما لا تتناسب مستويات التعليم مع احتياجات سوق العمل داخل الدولة أو عندما تكون غير مواتية للتطور التكنولوجي مقارنة بالدول المتقدمة، فنجد أن كل هذه الأبعاد تؤثر في ظهور مشكلة البطالة كما نجد أن معظم الأفراد يرفضون العمل في بعض الأعمال أو المهن لأنها لا تناسب مستواهم الاجتماعي أو المستوى العلمي أو أنها لا تناسب نشأتهم الاجتماعية، وبالتالي تظهر البطالة وهي البطالة الاختيارية كما سوف نتطرق إليها لاحقا.

المطلب الثالث: أنواع البطالة: هناك أنواع متعدد من الطالة تختلف من طرف لآخر و تبعا للسبب الذي يكون أساس بروز ظاهرة البطالة، وتختلف أيضا التسميات لهذه الأنواع تبعا للمدرسة الاقتصادية التي يتبع نهجها الاقتصادي الذي يحلل ظاهرة البطالة، وبشكل عام فإنه يمكن تحديد أنواع البطالة كما يلي:

[1] وفاء دويس، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيض من البطالة في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم التسيير، ورقلة، 2007، ص 3.

1- **البطالة الدورية:** وهي بطالة مرتبطة بالدورة الاقتصادية،والتي تظهر في فترة الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع مما يؤدي إلى تسريح العمال.[1]

2- **البطالة الهيكلية (التقنية):** وتحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي في الاقتصاد الوطني ويكون من نتيجتها انخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن وزيادة الطلب على مهن أخرى، ويعاني قسم من أصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها من هذا النوع من البطالة ويكون من الصعب التخلص من البطالة الهيكلية لأنه من الصعب إعادة تأهيل العمال الذين يتعرضون لهذا النوع من البطالة بعد أن قضوا في مهنتهم السابقة سنوات.[2]

يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى العوامل التالية:

- ✓ عدم التوافق بين مؤهلات وخبرات العاطلين عن العمل مع حاجات ومتطلبات الوظائف الشاغرة.
- ✓ التغيرات في هيكل الطلب: يترتب على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد زيادة الطلب (بصفة عامة) على الكثير من السلع، إلا أن هذه الزيادات تكون بنسب مختلفة، يؤدي هذا التغيير في الطلب إلى حدوث بطالة هيكلية.
- ✓ التقدم التكنولوجي: يؤدي استخدام فنون إنتاجية جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة، هذا ما يدفع إلى الاستغناء عن عدد من العاملين في مجالات الإنتاج المختلفة، هؤلاء العمال ليس لهم القدرة على الالتحاق بوظائف جديدة لاختلاف مؤهلاتهم.
- ✓ التغير في هيكل سوق العمل كزيادة نسبة الإناث وصغار السن في القوة العاملة، فضلا عن تسريح أعداد كبيرة من الخدمة الوطنية بعد الحروب والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية، وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل نتيجة هجرة العمال من الريف إلى المدينة وارتفاع نسبة البطالة في المناطق الحضرية.

انتقال الصناعات من منطقة لأخرى تبعا لتوفر الشروط المناسبة لها كانخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتجات.

3- **البطالة السافرة (الظاهرة):** وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية، ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل، لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها، و يعود ذلك لعدة أسباب منها: النمو السكاني السريع، عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، إحلال الماكنة مكان العامل، و تسمى أيضا بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب

[1] بن طاجين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار، ورقلة، 2010، ص 13.
[2] نفس المرجع، ص 14.

الكلي، فقد تكون احتكاكية، هيكلية أو دورية، وتعرف الجزائر بطالة واسعة من هذا النوع في أوساط الشباب، بما فيهم خريجي المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني.[1]

4- **البطالة الموسمية:** تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، ويتجلى حدوث هذا النوع من البطالة في نشاطات اقتصادية معينة[2]، التي تزدهر في موسم معين أين يزيد الطلب على الأيدي العاملة، بينما في المواسم الأخر ى يتم الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال، وتنتشر في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي حيث يزداد الطلب على العمالة في أوقات الزراعة والحصاد، وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل.[3]

5- **البطالة المقنعة:** يقصد بها الحالة التي تكتظ فيها المنشآت بعدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة لا تنتج، فنحن في حالة يوحى بأن هناك فئة من العمال في حالة عمل أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى أجرا و لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا للإنتاج، وكانت هذه البطالة منتشرة في القطاع الزراعي وكذلك في قطاع الخدمات الحكومية وذلك بسبب انتهاك الحكومات لبعض السياسات الخاصة نحو الالتزام بتعيين الخرجين.[4]

6- **البطالة الاحتكاكية:** وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله، ليبحث عن عمل آخر أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وظيفة أفضل، أو رغبة الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة، وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر بالأماكن الصناعية بالجنوب خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في الشركات الأجنبية التي تمنحه أجر أكبر من الذي يتحصل عليه في الشركات الوطنية، أو عند انتقال العامل الجزائري إلى خارج الوطن لتحسين ظروفه المادية، وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصير ا لذا تصنف ضمن البطالة المؤقتة.

7- **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:** تعرف البطالة الاختيارية على أنها الحالة التي يمتنع فيها الأفراد بمحض إرادتهم عن العمل عند معدل الأجر السائد، أما الإجبارية تعني وجود أشخاص قادرين عن العمل، وراغبين فيه في ظل الأجور السائدة، ويبحثون عنه، لكن لا يجدون فرص متاحة لهم.

تندرج البطالة الدورية ضمن البطالة الإجبارية، والاحتكاكية ضمن البطالة الاختيارية، أما البطالة الهيكلية فتعتبر في الدول المتقدمة بطالة اختيارية حيث يتم القضاء عليها بتوفير الإمكانيات والوسائل المادية لإعادة تدريب العمال المستغنى عنهم، على عكس بعض الدول النامية التي يكون فيها هذا النوع من البطالة إجباري لقلة الإمكانيات المادية والفنية لتدريب العمال.[5]

---

[1] خالد الزاوي، البطالة في الوطن العربي، مجموعة النيل العربي، ط 1، القاهرة، 2004، ص 20.

[2] عهود جبار عبيرة، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014، ص 216.

[3] عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 144.

[4] علي لطفي و شركاؤه، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998، ص 115.

[5] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة:

لقد عالج الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه ومذاهبه ظاهرة البطالة كل حسب وجهة نظره، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على أهم الأفكار التي جاءت بها كل مدرسة.

المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الكلاسيكي:

تعد المدرسة الكلاسيكية من أهم المدارس الاقتصادية، التي كان لها الفضل في تحليل مشكل البطالة في النظام الرأسمالي، كما تعتبر المنبع الرئيسي الذي انبثق عنه عدة نظريات، و أهم الفرضيات لهذه النظرية هي:[1]

- ✓ اعتقادهم بوجود قوة خفية تتحكم في تسيير الأمور.
- ✓ آمن الكلاسيك بالحرية الاقتصادية لمختلف المجالات الاقتصادية.
- ✓ المنافسة الكاملة في جميع الأسواق و ما يتبع ذلك من مرونة الأسعار والأجور.
- ✓ تعتبر النقود عند الكلاسيك مجرد وسيلة للتبادل وأداة للحساب وتسوية المدفوعات.
- ✓ يقوم التحليل الكلاسيكي على فكرة الغلة المتناقصة لعناصر الإنتاج، حيث تتناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما وظفنا وحدات إضافية جديدة من هذا العنصر، بشرط تثبيت العناصر الأخرى.[2]

أولا: توازن سوق العمل عند الكلاسيك:

ينطلق التوازن الكلاسيكي الكلي من دالة الإنتاج والتي تبين حجم الإنتاج الكلي، والمتغيرين الأساسيين هما: العمل (E)، و رأس المال (K)، ويعبر عنها ب: $Y= y (K, E)$

وعلى اعتبار K ثابت في المدى القصير تصبح الدالة: $Y= y (E)$

حيث أن:

Y: حجم الإنتاج.

E: حجم العمل المستخدم.

حيث هذه الدالة تتزايد بعنصر العمل، غير أن تلك الزيادة تكون بمعدل متناقص.

هذه النظرية تعتبر الأساس في تحديد الأجور عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب، إن حجم العمالة وأجر التوازن يتحددان بتقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب على العمل في السوق.[1]

---

[1] ضياء مجدي الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 334.

[2] محمد عبد المؤمن، "التحليل الاقتصادي الكلي"،2007، ص 31، على الموقع: www.ina.edu.sy/tbl_images/file000108.

أ- الطلب على العمل:

نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر هي دالة الإنتاج، بشكل عام لتفسير السلوك الاقتصادي للمؤسسة تستخدم دالة الإنتاج التالية: Y= y (K,E)، أي أن المؤسسة تجمع بين العمل (E)، ورأس المال (K) من أجل تحقيق مستوى الإنتاج الكلي Y.[2]

نشير في البداية أن دالة الطلب على العمل تتحدد بمعدل الأجر الحقيقي، بعبارة أخرى أن الطلب على العمل عند الكلاسيك (E^{d}) تابعا متناقصا لمعدل الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$)= w، أي أن $E^d = D(\frac{W}{P})$ ،حيث يستمر العمل بأصحاب المشروعات في طلب كميات إضافية من العمل لحد تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر، أي أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي الأجر الحقيقي.[3]

وعليه فإن حجم العمالة المطلوبة يرتفع في الاقتصاد عندما ينخفض المستوى الحقيقي للأجور والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 01- 01: الطلب على العمل عند الكلاسيك.

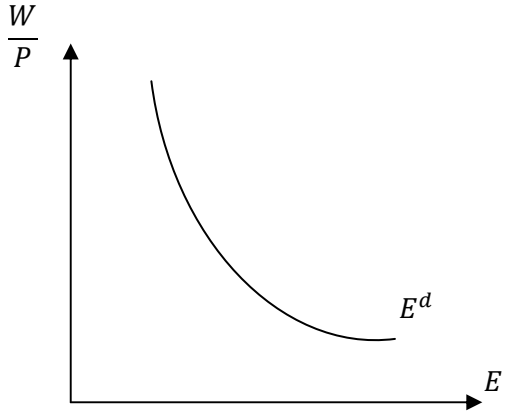

المصدر: ضياء مجيد الموسوي،النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص335

w= $(\frac{W}{P})$: الأجر الحقيقي.

W: الأجر الاسمي.

P: الأسعار.

E: العمل.

[1] ضياء مجدي الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 334.

[2] Bouriche Lahcène, les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980 - 2009), Thèse de doctorat en sciences économiques, Faculté de science économique, science du gestion et science commerciales, Université de Tlemcen, 2012- 2013 , p22.

[3] ضياء مجدي الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص335.

من هذا الشكل يتضح أن الطلب على العمل يزداد بتخفيض الأجر الحقيقي، سواء بخفض الأجر الاسمي وتثبيت الأسعار أو برفع الأسعار وثبات الأجر الاسمي.

ب- عرض العمل:

يرتبط عرض العمل الكلي طرديا مع معدل الأجر الحقيقي، أي أنه دالة متزايدة لمعدل الأجر الحقيقي، فالعمال يقومون بعرض قوة عملهم في سوق العمل ويسعون لتعظيم دخولهم بنفس الطريقة التي يعمل بها المنتجون على تعظيم ربحهم، ومن ثم يمثل الأجر التعويض الذي يطلبونه مقابل الإجهاد وفقدان وقت الفراغ، والذي يطلق عليه الجهد الحدي والذي يتحمله الفرد مقابل قيامه بالعمل[1]، كما افترض الكلاسيك أن العمال ليسوا موضعا لظاهرة الخداع النقدي فهم دائما يقارنون بين أجورهم النقدية ومستوى الأسعار، ولا تخدعهم الزيادات النقدية في أجورهم إذا قابلها زيادة بمعدل أكبر في الأسعار[2]، وعليه فإن زيادة الأجر الحقيقي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن عن طريقه إقناع العمال بالتخلي عن وقت الراحة، ويتم ذلك بطريقتين: إما بزيادة الأجر النقدي مع بقاء مستوى الأسعار ثابتا (أثر الإحلال)، أو تخفيض مستوى السعر مع بقاء الأجر ثابتا (أثر الدخل).[3]

ويمكن التعبير عليه رياضيا كما يلي: $E^o = O\left(\frac{W}{P}\right)$.

والشكل الموالي يعبر عن هذه العلاقة:

الشكل رقم 01- 02: عرض العمل عند الكلاسيك.

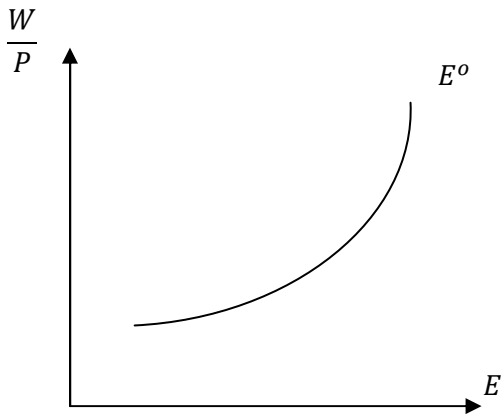

المصدر: ضياء مجيد الموسوي،النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص337.

ج- التوازن بين عرض العمل والطلب عليه: تحت الفرضيات التالية:

[1] ضياء مجدي الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 335.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 197.

[3] أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 49.

الفترة قصيرة الأجل، المنافسة التامة، تحقيق أكبر ربح ممكن من طرف المنتجين، تحقيق أكبر دخل ممكن من طرف العمال، يمكن القول أنه يوجد حل واحد يحقق لنا التوازن في سوق العمل، الذي نحصل عليه عند نقطة تقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب، هذه النقطة تحدد لنا حجم التوازن للعمالة ومعدل التوازن للأجر الحقيقي، وعندما يتحقق التوازن فإن البطالة التي يحتمل وجودها لا يمكن أن تكون إجبارية وإنما بطالة اختيارية وهذا ما تعمل به المدرسة الكلاسيكية.[1]

والشكل التالي يبين هذا.

الشكل رقم 01- 03: توازن سوق العمل عند الكلاسيك.

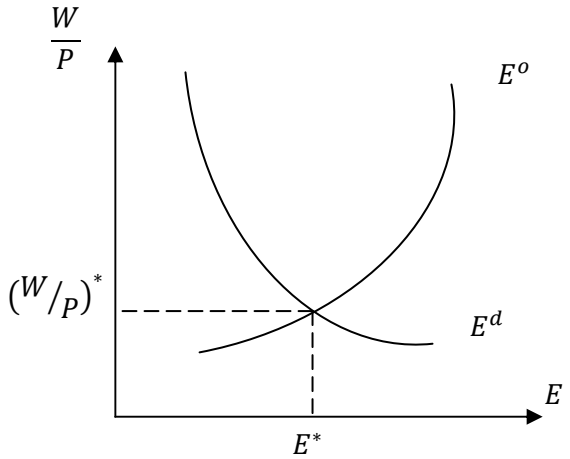

المصدر: ضياء مجيد الموسوي،النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص337.

E^* : حجم توازن العمالة.

$(\frac{W}{P})^*$: معدل توازن الأجر الحقيقي.

د- البطالة عند الكلاسيك:

لقد استبعد الكلاسيك حدوث بطالة، في حالة اقتصاد يتميز بالتشغيل التام، وإن حدثت فهي بطالة اختيارية وعلاجها سيكون من خلال انخفاض الأجور ليحدث بذلك تناقص بين العمال للحصول على فرصة عمل، وهي تنشأ لتفضيل العمال التعطل على أن يقبلوا بالأجور المنخفضة السائدة، كما لم يستبعدوا وجود بطالة جزئية ناتجة عن الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج، أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين، ولتوضيح ذلك لدينا المخطط التالي:

[1] ضياء مجدي الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 337.

الشكل رقم 01-04: انخفاض الأجور يرفع من حجم التشغيل.

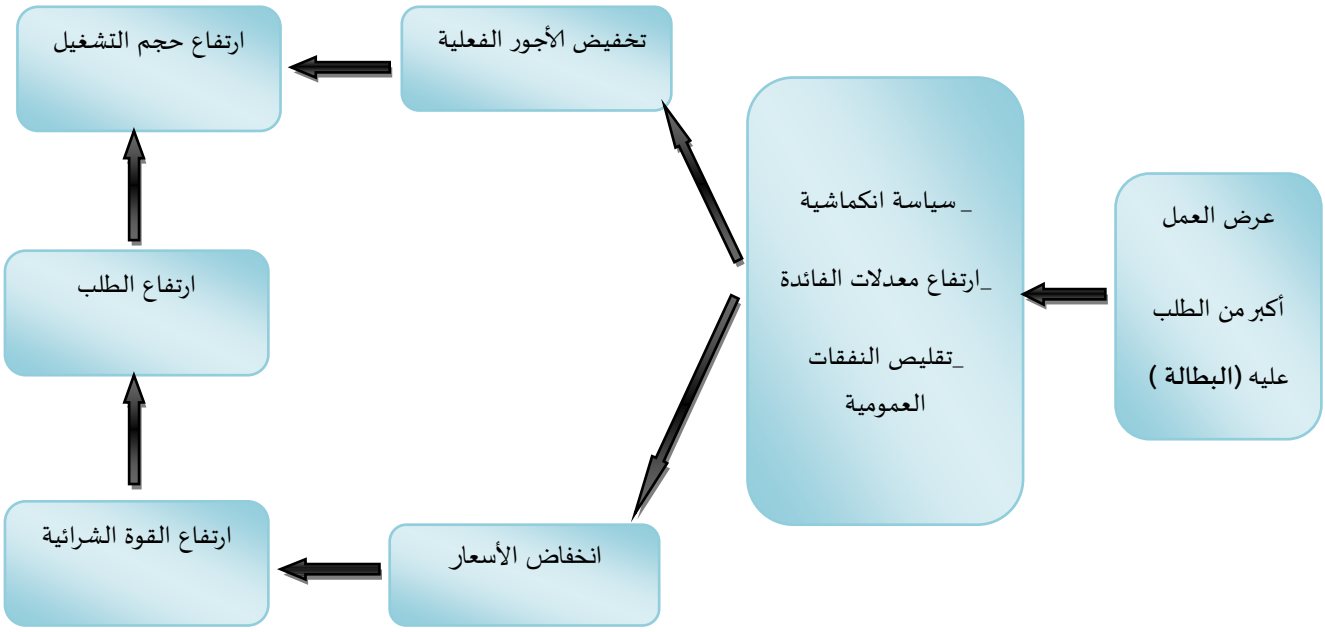

المصدر:البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 2003، ص38.

المطلب الثاني: تفسير البطالة في الفكر الكينزي.

عانى الاقتصاد خلال مرحلة الكساد الكبير (1929-1932) من أزمة بطالة حادة، مما زعزع ركائز الاعتقاد بالنظرية الكلاسيكية التي تبشر بالتصحيح الذاتي في آلية السوق، فقد بلغت البطالة في بعض الدول أكثر من 25%[1]، وقد رفض كينز في نظريته العامة فكرة البطالة الإرادية (الاختيارية) للتحليل الكلاسيكي وإمكانية الوصول إلى حالة التوازن في كل الأسواق منها سوق العمل، ويرى أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل وأن البطالة من الممكن أن تستمر إلى الأبد في ظل غياب سياسة اقتصادية ملائمة.[2]

- **توازن سوق العمل عند كينز:**

بالإضافة إلى فرضيات المدرسة الكلاسيكية، فقد فرض كينز أن المستوى العام للأسعار ثابت، يعني ذلك أن العرض الكلي يكون ذو مرونة لانهائية وبالتالي فإن جانب العرض قد أهمل وأصبح الطلب الكلي هو المحدد لمستوى الناتج والدخل، وبما أن التوازن في سوق العمل يحدث عند تقاطع كل من منحنى العرض ومنحنى الطلب عليه.

[1] Fréderic S. Mishkin, Monnaie et marchés financier , 8ème édition, Pearson éditions, France, 2010, p788.

[2] Jaques Freyssinet, Le chômage , 11ème édition, éditions la découverte, Paris, 2004, p 75.

أ- الطلب على العمل:

يرى كينز أن الطلب على العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال الذي يتحدد بالميل للاستهلاك والميل للاستثمار، ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية وليس العكس، فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك و الميل للاستثمار، بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية إلا أنه أقر من ناحية أخر صحة التحليل الكلاسيكي.[1]

إن الطلب عند كينز لا يختلف على الطلب عند الكلاسيك، ويصدر طلب العمل م المنتجين ويرتبط هذا المعدل بالأجر الحقيقي و بعبارة دقيقة يعتبر الطلب على العمل (E^{d}) عند الكينزيين تابعا متناقصا لمعدل الأجر الحقيقي $(\frac{W}{P})$ أي أن: $E^{\mathrm{d}} = D(\frac{W}{P})$

- ✓ ويكون منحنى الطلب على العمل عند كينز مشابه لمنحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك.

ب- عرض العمل:

عرض العمل عند كينز يرتبط بمعدل الأجر الاسمي وليس الأجر الحقيقي وهذا يرجع لسببين:[2]

- **أولا:** هو اعتبر أن عرض العمل يتحدد بالأجر الاسمي معناه أن العمال لا يتعرضون إلى ما يسمى بالخداع النقدي، وهذا غير صحيح لأن معدل ارتفاع الأجر الاسمي يؤثر في سلوك العمال.
- **ثانيا:** هو أن الفرضية التقليدية تستلزم تغيير الأجور الحقيقية والأجور الاسمية بشكل متناسب، ولكن ليس هناك أية حتمية غي أن يكون الأمر كذلك لأن المستوى العام للأسعار يرتبط بكمية النقود المتداولة، أما الأجور فتحدد في سوق العمل.

بينما يعتبر التقليديين أن معدل الأجر الحقيقي مرن في الاتجاه النزولي والصعودي فإن كينز يبين أن معدل الأجر الاسمي مرن في اتجاه واحد فقط نحو الارتفاع مع وجود حد أدنى لا يمكن أن يتعداه.

وبناءا على ما سبق نكتب دالة عرض العمل عند كينز على الشكل التالي:

$$E^{o} = O(w) \leftrightarrow W = W_0 + W(E)$$

هذا يعني أن:

- ✓ عرض العمل هو تابع متزايد لمعدل الأجر الاسمي.
- ✓ وجود حد أدنى للأجر لا يمكن تعديه.

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 242.

[2] البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 2003، ص ص 38- 39.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01- 05: عرض العمل عند كينز.

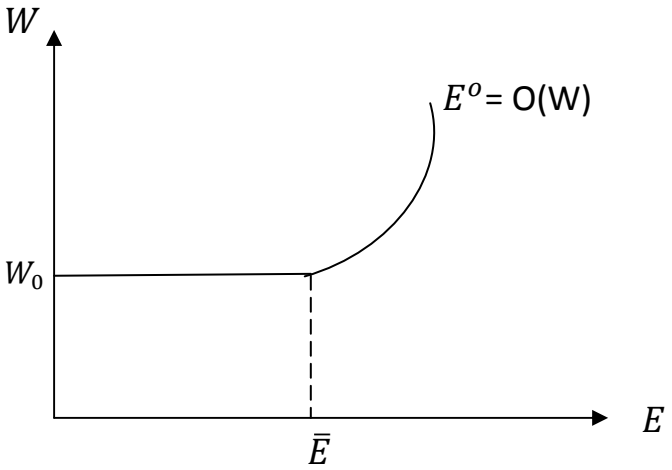

المصدر: ضياء مجيد الموسوي،النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص342.

نلاحظ من خلال المنحنى أن دالة العرض للعمل: E^o = O (W)، يعتمد اتجاه المنحنى المعبر عليها على معدل الأجر النقدي W_0 ومستوى السعر $P = P_0$ ، إذ يشير المنحنى الأفقي إلى مقدار $\bar{E}$ من وحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي W_0 ومستوى السعر P_0، وللحصول على المزيد من وحدات العمل التي تفوق الكمية السابقة لابد من رفع الأجر الاسمي.

ج- التوازن بين العرض والطلب:

يتحقق التوازن عندما يتساوى عرض العمل والطلب عليه أي: $E^{\mathrm{d}} = E^{\mathrm{o}}$ ، لكن E^{o} يتعلق بمعدل الأجر الاسمي.[1]

ولكي ننتقل من الأجر الاسمي إلى الأجر الحقيقي نقسم المعادلة على (P) الذي يمثل المستوى العام للأسعار وهو ثابت، لتصبح لنا المعادلة على الشكل التالي:[2]

ويمكن التعبير على هذه المعادلة بالشكل التالي:

[1] ضياء مجدي الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 343.

[2] ضياء مجدي الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 343.

الشكل رقم 01-06: نقطة التوازن عند كينز.

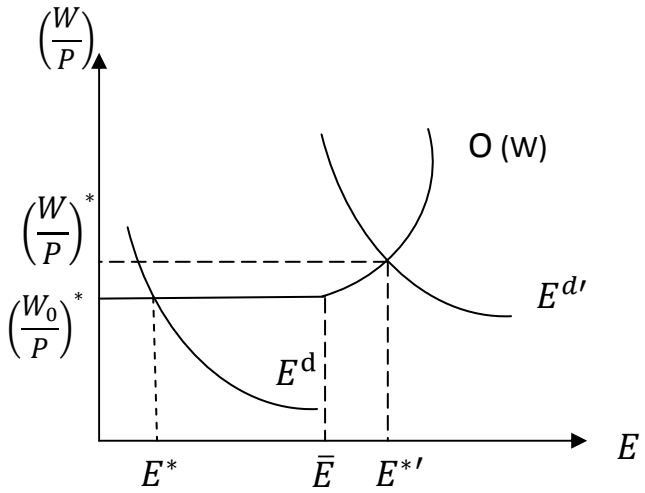

المصدر: ضياء مجيد الموسوي،النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص343.

من خلال الشكل نلاحظ أنه:

1_ إذا كانت دالة الطلب على العمل هي E^{d} فإن نقطة التوازن هي $\left\{E^*, \left(\frac{W_0}{\mathrm{P}}\right)^*\right\}$ التي تمثل العمالة ومعدل الأجر الحقيقي، في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل.

2_ إذا كانت دالة الطلب على العمل هي $E^{\mathrm{d}\prime}$ فإن نقطة الوازن هي $\left\{E^{*\prime}, \left(\frac{W}{\mathrm{P}}\right)^*\right\}$، حيث يكون الاقتصاد عندها في حالة الاستخدام غير الكامل، أي أن سوق العمل يواجه فائض من عرض العمل، يعني أن هناك حالة بطالة.

وبالتالي نستخلص أن سوق العمل الكينزية لم تخلو من البطالة والتي يطلق عليها البطالة الإجبارية، وعادة تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد، إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم.

د- البطالة عند كينز:

يرى كينز أن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس، وبهذا الموقف يقطع كل علاقة له بالاقتصاد الكلاسيكي، والبطالة عند كينز يمكن تفسيرها بالتسلسل التالي:[1]

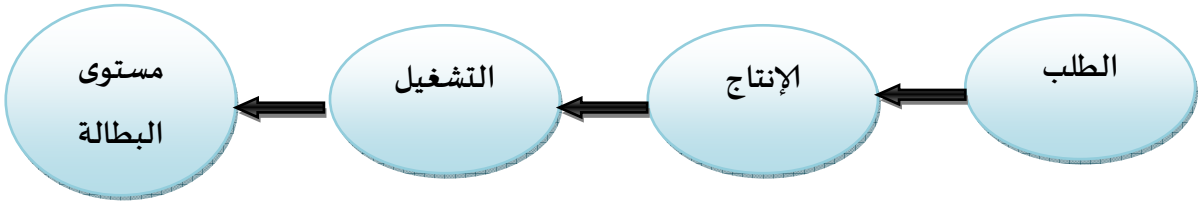

[1] جميلة بدريسي، تكنولوجيا المعلومات و أثارها على الشغل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار، جامعة الجزائر، 1992، ص 20.

وتمثل الرابطة الأولى أصالة المفهوم الكينزي والمسماة بنظرية الطلب الفعال ويمكن تفسير ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01-07: انخفاض الأجور يزيد من مخاطر البطالة (المقطع الكينزي):

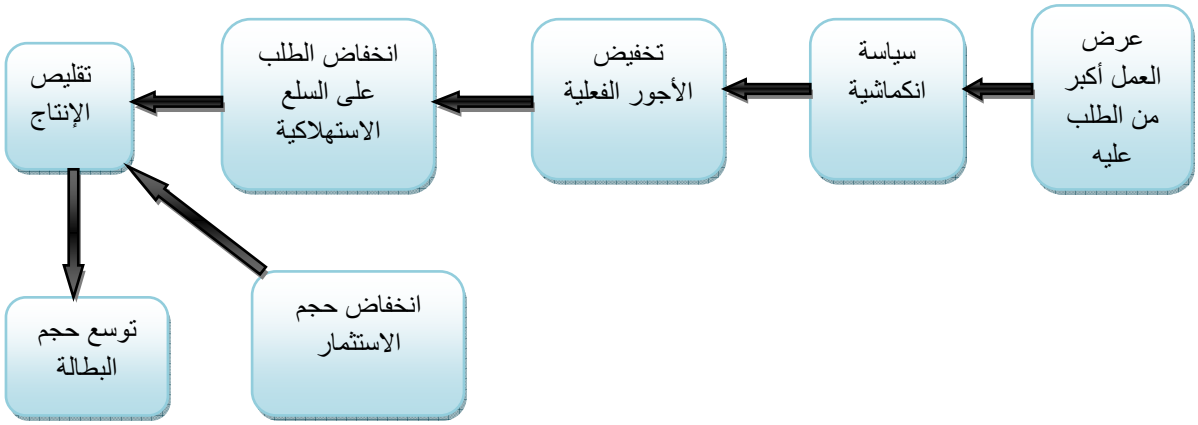

المصدر:البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 2003، ص20.

فكينز لا يعتبر أن حجم العمالة على حركة الأجور وإنما على حركة الطلب الفعال أي بالرغم من أن انخفاض العمالة يتوافق مع حصول العمال على أجور تعادل من حيث القيمة كمية أكبر من هذه البضائع الاستهلاكية، إلا أنه ليس من المحتمل أن يؤدي بالعمال لطلب كمية أكبر من هذه البضائع، كما أنه لا يمكن اعتبار استعداد العمال لقبول أجور نقدية منخفضة كحل حتمي للبطالة، فعلى عكس ما يتصوره الكلاسيك، إذن فالبطالة سنوات الثلاثينيات لا ترجع للأجور المرتفعة ولكن لضعف الطلب والذي كان من الممكن محاربته بالارتفاع المعتمد للمستوى الإجمالي للاستهلاك، وارتفاع النفقات العمومية مثلا والعجز في الميزانية، ولتحقيق الشغل الكامل لابد من الاستئناف المعتبر للاستثمار كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم 01-08: تحقيق الشغل الكامل عند كينز:

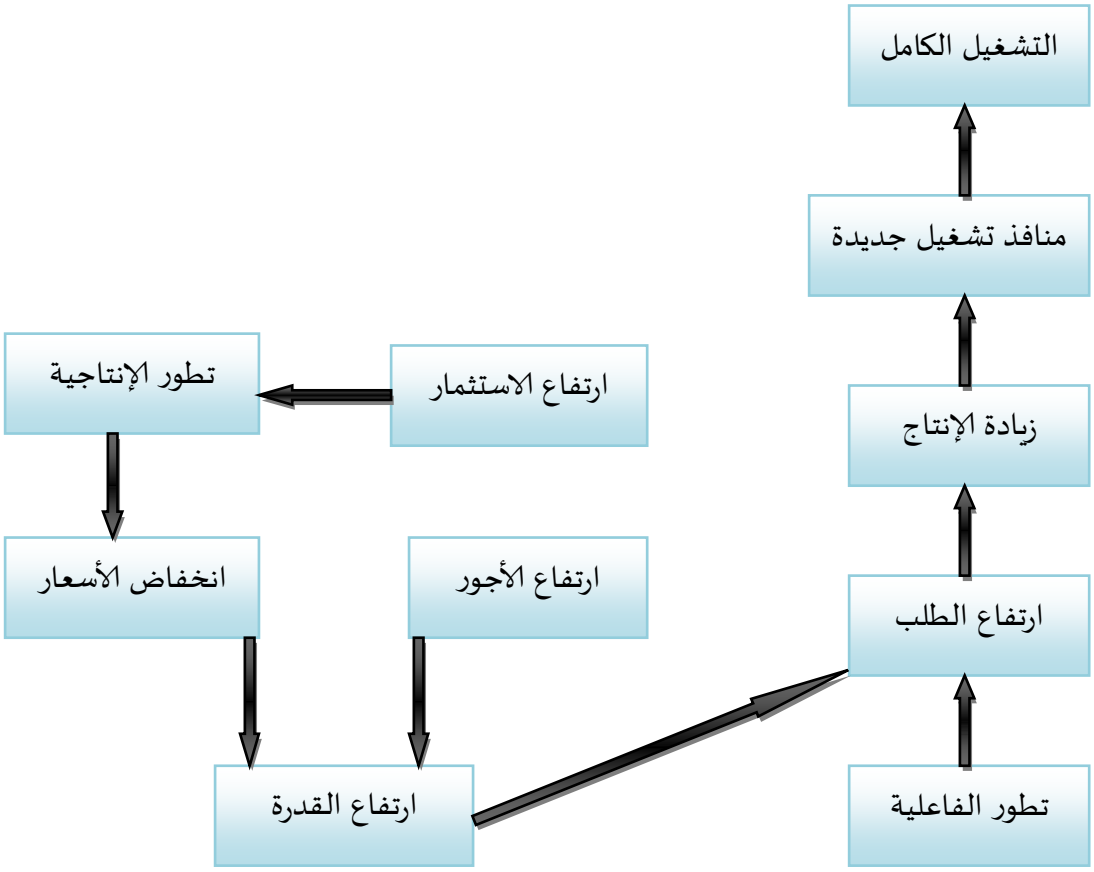

المصدر:البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 2003، ص42.

_ النتيجة التي توصل إليها كينز هي أن الاقتصاد الرأسمالي وهو في حالة كساد وبطالة، يعجز أن يولد من ذاته بطريقة تلقائية سبل إنعاشه، ولذلك نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تحفيز الطلب الكلي ورفع مستوى الإنتاج والتشغيل من خلال سياسات ملائمة في سوق السلع والخدمات وليس العمل، وعليه يمكن أن تتعامل الدولة مع مكوني الطلب الفعال باستخدام سياسة المالية (تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات العامة في مجال الخدمات والأشغال العامة) أو سياسة نقدية بتخفيض سعر الفائدة (تخفيض تكاليف إقراض الأسر وتمويل الاستثمارات للمؤسسات) والتي يكون لها نتائج إيجابية على قرارات المستهلكين والمنتجين من خلال رفع كل من الميل للاستهلاك والميل للاستثمار مما يفتح المجال للتشغيل، وبذلك تسري موجة من الانتعاش في أوصال الاقتصاد.[1]

[1] Diemer, Economie général, les théories économiques, école supérieure du professorat et de l'éducation, Auvergne, p26.

_ بالرغم من الشقوق البالغة للأفكار الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنه لوحظ ارتفاع الاختلافات، والبطالة في أواخر الستينات و التي لم تتمكن الأفكار الكينزية من امتصاصها والرجوع إلى الأفكار الكلاسيكية وذلك بإعادة الاهتمام بميكانيزمات التعديل في سوق العمل وظهور مفاهيم جديدة من هذا المنطق.

المطلب الثالث: تفسير البطالة في الفكر النيوكلاسيكي:

بدأ اعتماد التحليل النيوكلاسيكي على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات، فمن شروط المنافسة التامة (السوق الحرة) ومن أهمها:[1]

- تجانس الوحدات العمل.
- حرية تنقل اليد العاملة.
- دور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع، وإن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق بالأجر الحقيقي.

ومهما يكن فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التشغيل التام، ولو تولي للبطالة اهتماما كبير بسبب تبنيها لقانون **"ساي"** للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل تكاليف، و بالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة مكان العامل في أحيان كثيرة.

وتعرف دالة الطلب على العمل بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة مع المستوى العام للأسعار، وتعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتجهون نحو تعظيم أرباحهم، وبالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي مقيم بالعمل والتكلفة الحدية للأجور، و يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$E^{d}=f\left(\frac{W}{P}\right) \Longrightarrow f'\left(\frac{W}{P}\right)<0$$

وبمجرد الوصول إلى مستوى التوازن فإن الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي يشجع المنتجين على زيادة اليد العاملة.

أما عرض العمل، فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة الأجر الحقيقي، يمكن كتابتها كما يلي:

$$E^{d}=f\left(\frac{W}{P}\right) \Longrightarrow f'\left(\frac{W}{P}\right)>0$$

[1] مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، مداخلة بعنوان: مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2005، ص 02.

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخلهم والتي يفترض أن تتعادل والخدمات المقدمة.

يتحقق التوازن في سوق العمل حسب النيوكلاسيك عند تعادل العرض والطلب على العمل، ويتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام، أما وجود بطالة فإن سببه هو ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة والمساواة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الاسمي من جهة أخرى، وبالتالي يتحدد الأجر الحقيقي، أي أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقة وبالتالي مستوى التشغيل التام وكل بطالة عند هذا الأجر فهي بطالة إرادية.[1]

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة وكيفية معالجتها:

يترتب على البطالة ظهور مجموعة من الآثار تؤدي إلى تحمل المجتمع لتكاليف اقتصادية وأخرى اجتماعية، وهذا ما يدفع للبحث عن طرق و وسائل لمعالجتها.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية: يترتب على البطالة العديد من الآثار الاقتصادية نذكر منها:

- تؤدي البطالة إلى خسارة البلد للناتج المحلي الإجمالي، فوفقا لقانون أوكن هناك علاقة عكسية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغير في البطالة، حيث أن ارتفاع البطالة بـ 1% يرافقه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بين 2 إلى 3%.[2]
- تثير البطالة العديد من المشكلات، ومنها التأثير على الأجور بالشكل الذي يؤدي لانخفاضها، لأنها تمثل عرض عمل يفوق الطلب عليه، وبذلك تنخفض مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.[3]
- مقدرة العاطل عن العمل على الإنفاق تكون ضئيلة أو معدومة وبالتالي ينخفض حجم الإنفاق الكلي مما يؤدي لانخفاض مستوى الطلب الكلي وما يصاحبه من آثار انكماشية في الاقتصاد، يؤدي لتفاقم البطالة.[4]
- تعد البطالة هدرا لطاقات وقدرات العاطلين، وهي لدى المتعلمين أشد خطورة، فبالإضافة لهدر طاقاتهم، تعتبر هدر لكل ما أنفق عليهم خلال عملية تعليمهم، وقد تكون سببا لانصراف غيرهم عن التعليم لعدم جدواه من الناحية الاقتصادية من وجهة نظرهم.
- حينما تطول فترة البطالة فإن العمال متوسطي المهرة يفقدون تدريجيا لمهاراتهم، فمن المعروف أن الخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.[5]

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] Robert Anderton, Ted Aranki & athers, Disaggregating Okun's Law: decomposing the impact of the expendieure components of GDP on euro area unemployment, European central Bank, working paper series N1747, 2014 , p4.

[3] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 345.

[4] حسام داود و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 260.

[5] عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 221.

- اختلال المستوى العام للأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في المجتمع يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار، فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وهذا بدوره يهدد الاستقرار الاقتصادي.[1]
- هناك بعض الحكومات تمنح إعانات نقدية وعينية للمتعطلين فيها، هذا يعني أن عبئ إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل يكون كبير لاسيما كلما زادت أعداد أو نسبة البطالة، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة المدفوعات التحويلية، ويزيد من عجز ميزانية الدولة من جهة، ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول الخاصة بالمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة، مما يقلل من إرادات الدولة .
- في حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة، وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وهنا يكمن إجمالي الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل، ويترتب عليها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية: تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب عليها من آثار ، نذكر منها:

- ارتفاع الجريمة بين العاطلين، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدل الجريمة في المجتمع، وللجرائم تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع، فعلاجها يتطلب تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم، ونتائجها تتضمن خسائر في الأموال والأرواح.
- تؤدي البطالة إلى اختلالات في فهم المواطنة والارتباط بالوطن، كما تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع.
- يؤدي انتشار البطالة إلى ظهور الانحرافات الفكرية حيث تكون طبقة العاطلين في حالة ضياع، مما يسهل التأثير على فكرهم وقيادتهم.
- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل، والمتمثلة في الرعاية الصحية، التعليم، الإطعام والإيواء فهي تشكل الاستقرار الأسري والاجتماعي.[2]
- يفقد العاطلون عن العمل إلى تقديرات الذات ويشعرون بالفشل.
- إن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو والنضج العقلي.

[1] نعمة الله رمضان، عبد العزيز عفاف، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 274.
[2] نعمة الله رمضان، عبد العزيز عفاف، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 275.

المطلب الثالث: كيفية معالجة مشكلة البطالة:

هناك مجموعة من المقترحات التي أدلى بها بعض السياسيين والخبراء، وبعض المنظمات الدولية للتغلب على مشكلة البطالة، وسعيا منهم للاقتراب من حالة التشغيل الكامل، نذكر أهمها:

1- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي: ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما ينطوي على ذلك من زيادة في حجم الادخار و التراكم، لأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع في الطلب على قوة العمل.[1]

فكل زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى انتعاش الحركة الاقتصادية، ومنه زيادة المشاريع المولدة لفرص العمل.

والشيء الملاحظ في الواقع أنه بالرغم من ارتفاع هذا المعدل في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا و اليابان ...إلخ، والتي تحقق النمو بدون إحداث فرص عمل جديدة وبالتالي فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي و زيادة العمالة قد ضعفت.

وعليه فإن المقولة "أن النمو الاقتصادي في حد ذاته سيؤدي إلى علاج مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل وتحسين الأجور" أصبح يعتريها شيء من الشك وعدم اليقين.[2]

2- خفض تكلفة العمل: يرتبط هذا العنصر أساسا بتكاليف الإنتاج حيث تشكل الأجور الجانب الأساسي منها، فخفض الأجور يعني تخفيض تكاليف الإنتاج، ومنه انخفاض الأسعار وزيادة المبيعات وهذا بدوره يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الحوافز لدى المستثمرين والمنتجين لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال، وللوصول إلى هذا الهدف ينبغي ما يلي:

- ✓ إعادة النظر في نظم الأجور وآلية المفاوضات بين العمال ورجال الأعمال بشأن تغيرات الأجور بالنحو الذي يلغي أو يقلل من دور نقابات العمال.
- ✓ إعادة النظر في الأجور الاجتماعية المتمثلة في مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي المختلفة (إعانات البطالة، التأمين الصحي، التأمين ضد أخطار العمل ...)، من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية و خفض هذه المزايا من ناحية أخرى، الشيء الذي يخفف كلفته على كاهل المنتجين.
- ✓ الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة، حيث يحصل العمال في نهاية السنة على جزء من أجره كحصة من أرباح المشروع في ضوء إنتاجيته المحققة، وهو نظام يقلل من كلفة الأجور ويحفز العمال على زيادة الإنتاجية.

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، 1998، ص 433.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 246.

والشيء الملاحظ أن البطالة مازالت تتفاقم عاما بعد آخر، كما أن الشطر الأعظم من البطالة هو من النوع الإجباري وليس الاختياري، كما أن الأجور ليست هي المتغير الوحيد لعنصر التكلفة، إضافة أنه يجب أن ينظروا إليها كمصدر للدخل و لغالبية السكان، ومن ثم المصدر الرئيسي للطلب المحلي.

3- تعديل ظروف سوق العمل: يفسر الاقتصاديون الكلاسيك البطالة من خلال مقولة عدم مرونة أسواق العمل، أي عدم مرونة تغير الأجور بحسب ظروف العرض والطلب، ويرجعون جهود هذه الأسواق إلى تدخل نقابات العمال والتشريعات التي تجمد من آليات العرض والطلب في تلك الأسواق.
ولهذا يرى أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل فمن أجل الوصول إلى هذه المرونة هناك جملة من المقترحات ومن أهمها ما يلي:[1]

- ✓ إلغاء قانون الحد الأدنى للأجور.
- ✓ تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي بشكل يجعل المداخيل التعويضية متوازنة مع الحاجة إلى تحفيز ميولهم تجاه العمل.
- ✓ التوسع في سياسة التدريب و إعادة التدريب للمتعطلين، لمساعدتهم في تنمية مهارتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومشاريع القطاع غير رسمي وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية، وتسهيل حصولها على الأراضي والائتمان والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية.
- ✓ تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش.
- ✓ تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتسيير تداولها، لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال، والاقتراح الذي ينادي به تقاسم الأعمال work-sharing الذي لقي رواجا.

وجوهر هذه الفكرة يتجسد في إعادة توزيع العمل على عدد أكبر من العمال ويتحقق هذا الاقتراح من خلال تخفيض ساعات العمل وتخفيض الأجور.

فبدلا من العمل خمسة أيام في الأسبوع بالنسبة لبعض العمال ويبقى الآخرون بدون عمل، يخفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام مثلا، مقابل ذلك تخفيض الأجور بحيث يستطيع مزيد من الأفراد تقاسم الأعمال المتاحة.

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 435.

خلاصة:

تطرقنا في العرض النظري السابق، إلى مفهوم البطالة، النظريات المفسرة لها و آثارها و الحلول المقترحة للحد منها، و تبينا لنا عدم الاتفاق بين الاقتصاديين فيما يخص التحاليل المختلفة للبطالة، حيث تختلف مفاهيم وطرق قياس هذه الظاهرة من دولة لأخرى باختلاف المعايير المعتمدة في كل منها، كما يختلف تفسير هذه الظاهر باختلاف النظريات الاقتصادية، فالكلاسيك والنيوكلاسيك يتفقون بأن سوق العمل في حالة توازن دائم، ولا يعترفون إلا بوجود البطالة الاختيارية، أما النظرية الكينزية فجاءت على نقيض المدرسة الكلاسيكية، حيث أقرت بوجود البطالة الإجبارية الناجمة عن نقص الطلب الفعال، وكان لهذه النظرية دور جوهري في محاربة الكساد الكبير من خلال سياسات توسعية نقدية ومالية ترفع الطلب الكلي والإنتاج في الاقتصاد، كما رأينا أن ظاهرة البطالة أصبحت واقع مؤلم لدى الشعوب، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وبالتالي هي السبب الرئيسي لوجود أغلب المشاكل في المجتمع.

رغم التفسيرات المختلفة للبطالة إلا أن آثارها لا خلاف فيها وهي جسيمة سواء على الاقتصاد أو المجتمع لذا تسعى مختلف الاقتصاديات الحد منها، لكن بعض الاقتصاديين يتخوفون من أن تكلفة تخفيضها هي ظهور معدل معين من التضخم في الاقتصاد. فما هو التضخم وكيف يتم قياسه؟، وما هو تفسير هذه الظاهرة؟ وما هي آثارها؟ وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

تمهيد:

بعد أن استعادة دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور وذلك لعدة أسباب سوف نتطرق إليها، في الوقت التي تراجعت فيه معدلات البطالة، ومن هنا بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة، وأصبح منحنى فيلبس الذي يعبر عن المقايضة بين الظاهرتين أداة أساسية للسياسات الاقتصادية منذ الستينات إلى غاية الركود التضخمي في السبعينات، الذي أدى إلى تقوية الشكوك المثارة حول منحنى فيلبس وزيادة الجدل القائم حوله، ويعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تصيب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أولى الفكر الاقتصادي لهذه الظاهرة أهمية بالغة للدراسة والتحليل نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، كما اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير هذه الظاهرة نظرا لاختلاف الأسباب التي تؤدي لظهورها.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للتضخم، وبدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة من خلال ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول مفاهيم حول التضخم، ونذكر في المبحث الثاني مختلف المدارس التي فسرت هذه الظاهرة، أما المبحث الثالث سوف نبين العلاقة بين التضخم والبطالة ومنحنى فيلبس وصولا إلى ظاهرة الركود التضخمي.

المبحث الأول: مفاهيم حول التضخم.

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من قبل المفكرين الاقتصاديين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر الاقتصادية، كما قد يختلف مفهوم التضخم باختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، ويستخدم مفهومه لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الدخول والأجور، كما يشمل التضخم العملة والتضخم في التكاليف، وعليه تتعدد أسباب ومحددات هذه الظاهرة.

المطلب الأول: ماهية التضخم ومؤشرات قياسه.

أولا: تعريف التضخم:

_ يعرف التضخم بصفة عامة " الارتفاع المستمر في الأسعار، ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار إذ أن بعضها قد ينفذ، و إنما الاتجاه العام يجب أن يكون صعوديا، وارتفاع الأسعار يجب أن يكون مستمرا وأن يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط.[1]

_ ويعرف أيضا على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهذا هو التعريف الشائع.

_ وهناك من يعرفه على أنه يحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي.[2]

_ تعريف التضخم بالمفهوم الاصطلاحي:[3]

- ✓ التضخم يظهر كلما زادت وسائل الشراء لدى الأفراد دون أن تزيد كمية السلع بنفس النسبة.
- ✓ التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار.

ومنه نستنتج أن التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود بنفس نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانيا: مؤشرات قياس التضخم:

إن أية محاولة لقياس ظاهرة التضخم تستند على محورين رئيسيين، الأول هو تطبيق بعض المعايير التي تستخدمها المؤسسات العلمية والتي توصل إليها الفكر الاقتصادي لقياس التضخم، والثاني هو قياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار، وفيما يلي عرض لهما:

---

[1] السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب النجا، مرجع سبق ذكره، ص .

[2] مروان عطون، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص 181.

[3] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 285.

1- المعايير التي تستخدمها المؤسسات العلمية والتي توصل إليها الفكر الاقتصادي لقياس التضخم:

تعتمد بعض المؤسسات العلمية على معايير معينة للوقوف على ظاهرة التضخم، فمثلا نجد أن صندوق النقد الدولي يستند في سياسته للوقوف إلى الضغوط التضخمية على حجم وسائل الدفع، كما أن بعض الكتب يستندون إلى معيار حجم الائتمان المصرفي للوقوف على التضخم،وفيما يلي عرض لهما:[1]

أ- المعيار الأول:

يستند صندوق النقد الدولي في سياسته للوقوف على مدى الاتجاهات التضخمية على المنهج النقدي، فيربط الصندوق بين الزيادة في وسائل الدفع والزيادة في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، فأية زيادة في وسائل الدفع بمقدار يتجاوز الزيادة المقدرة في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، تعتبر في نظر صندوق النقد الدولي دليلا على التضخم والعكس صحيح.

ب- المعيار الثاني:

إن الاستخدام الأمثل للائتمان المصرفي في تمويل حركة النشاط الاقتصادي هو أن يكون بالقدر الذي لا يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية، وذلك أنه من المعلوم أن إذا زاد الائتمان المصرفي عن القدر المناسب فإنه يقضي إلى حدوث التضخم، ومهمة المعيار الثاني هي معرفة ما إذا كان الاقتصاد يحتوي على قوة تضخمية أم لا، بتحديد العلاقة بين حجم النشاط الاقتصادي (الإنتاج القومي) وحجم الائتمان المصرفي.

2- قياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار:

لما كانت ظاهرة التضخم تنعكس بصفة مباشرة في الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات، فإنه من الطبيعي أن يكون قياس حركة الأسعار هو أبسط وأوضح المقاييس الدالة على وجود التضخم في الاقتصاد القومي، لهذا تكتسب الأرقام القياسية للأسعار أهمية خاصة، فإذا ما كانت هذه الأرقام دقيقة وشاملة وخالية من العيوب الشائعة عن تركيبها فإنها تعكس إلى حد بعيد التغير الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، ويعتبر الرقم القياسي لمستوى الأسعار والمرجح بكميات السلع أحد مقاييس التضخم المبسطة.

والواقع أن استخدام رقم قياسي واحد يعبر عن متوسط أسعار جميع السلع في المجتمع فكرة غير عملية، ففي المجتمعات الاقتصادية تختلف طبيعة السلع الموجودة وكذا طبيعة النشاط الاقتصادي مما يحتاج إلى استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية وسوف نهتم بثلاثة منها وهي:[2]

- ✓ الرقم القياسي العام.
- ✓ الرقم القياسي لأسعار التجزئة.

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2002، ص 51.
[2] نفس المرجع، ص 52.

✓ الرقم القياسي الضمني.

- **الرقم القياسي العام:**

يستخدم في حسابه الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة الجارية (الإنفاق الاستهلاكي الاسمي) على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس (الاستهلاك الحقيقي)، ويمكن كتابته على الشكل التالي:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

وعليه يمكن قياس معدل التضخم كالتالي:[1]

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الأساس}} \times 100$$

- **الرقم القياسي لأسعار التجزئة:**

يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

ويتم إعداد هذا الرقم القياسي بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية، التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، ويتم ذلك عن طريق الاعتماد على طريقة العينة التي تقوم على اختيار النمط الانفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع، غير أن الاعتماد في إعداد هذا الرقم يكمن على اختيار عينة من المجتمع، في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر، و كذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية.[2]

- **الرقم القياسي الضمني:**

الرقم القياسي الضمني أو المكمش، déflateur ويعد هذا الرقم من أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت وسيطة، إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء[3]، وتعتمد العديد

[1] عبد الفتاح عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 214.

[2] أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 26.

[3] فتيحة زغلول، تقييم مقاييس التضخم في مصر، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 3-5 مارس، 1990، ص 74.

من الهيئات والمنظمات الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة، على الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في مئة.

فإذا كان هذا الرقم يساوي 100% دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار، أما إذا زاد على 100% فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بالمقدار الزائد نفسه.

ويعد الرقم القياسي الضمني أدق المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار، ذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني[1].

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأسبابه:

أولا: أنواع التضخم: يتم تحديد أنواع التضخم استنادا على عدة معايير نذكر منها:

✓ **تحكم الدولة في جهاز الائتمان:** يندرج تحت هذا المعيار ثلاثة اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم الدولة في المستويات العامة للأسعار وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

1_ التضخم الطليق: يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى، التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات.[2]

2_ التضخم المكبوت: وهو نوع من التضخم المستتر، فالأسعار في ظله لا تحقق ارتفاعا، وذلك بفضل القرارات الإدارية للسلطات العامة مثل الرقابة على الأسعار وسياسة التراخيص والإعانات، والرقابة على الصرف.

3_ التضخم الكامن: هذا النوع يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار أي أنه ينشأ نتيجة تضخم في الدخول لا يصاحبه تضخم في الإنفاق، وذلك بسبب تدخل الدولة في نظام توزيع السلع.[3]

✓ **تعدد القطاعات الاقتصادية:** يختلف التضخم في قطاع السلع على ذلك الموجود في السوق، وفي هذا الصدد يفرق كينز بين نوعين من التضخم ويستند في هذه التفرقة على القطاع الذي يحدث فيه التضخم.[4]

[1] رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص 130.
[2] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة سباب، جامعة الإسكندرية، 1999، ص 57.
[3] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 40.
[4] نفس المرجع، ص 41.

1_ التضخم السلعي: يحدث نتيجة لزيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار، ويحدث هذا النوع في مجال السلع الاستهلاكية عندما يتحقق للمنتجين في هذه الصناعات أرباح قدرية.

2_ التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة لزيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة إنتاجها، مما يؤدي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعة سلع الاستثمار.

✓ **على أساس حدة الضغط التضخمي:** يميز الاقتصاديون بين نوعين من التضخم هما:[1]

1_ التضخم الجامح: عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي.[2]

2_ التضخم الزاحف: يحدث التضخم الزاحف عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن، وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا، وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تميز فيها ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسبي، ويعتبر هذا النوع على أنه أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين، إذ يرون أنه غير ضار ويبعد الاقتصاد عن حالة الجمود، إلا أنه قد يكون خطيرا إذا استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة.[3]

✓ **التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:** يندرج تحت هذا المعيار كل من:[4]

1_ تضخم جذب الطلب: ينتج هذا النوع من التضخم عند زيادة الطلب الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي إلى الارتفاع في الأسعار بدلا من ارتفاع الناتج الحقيقي.

2_ تضخم جذب التكلفة: يقصد به ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من ارتفاع إنتاجيتهم الحدية.

3_ التضخم المستورد: يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة.

ثانيا: أسباب التضخم: هناك عدة أسباب للتضخم نذكر أهمها:

[1] حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ط 1 ، 2006، ص 163.

[2] نسرين عبد الحميد نبيه، قاطرة الركود و التضخم الاقتصادي إلى أين؟، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط 1، 2010، ص 133.

[3] سام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان، 2000، ص 446.

[4] بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المنهل، بيروت، ط 1، 2006، ص 103.

أ_ **ارتفاع الطلب الكلي:** من البديهي أن التضخم يتولد عند الاختلال بين الطلب والعرض، وبسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فإنه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار لقلة المعروض من النقود، و للبحث عن جذور هذه الظاهرة لابد من التعرض إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي والعوامل الدافعة إلى هذا الارتفاع، نذكر منها:

1- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
2- التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف.
3- قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار.
4- تمويل العمليات الحربية.
5- العجز في الميزانية.
6- ارتفاع معدلات الأجور.

ب_ **ارتفاع تكاليف:** في هذا السبب يكون ارتفاع الأسعار راجع إلى زيادة نفقات عناصر الإنتاج مع ثبات مستوى الطلب، و عنصر الإنتاج الذي يكون ممثلا لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل حسب أراء الاقتصاديين الرأسماليين، وزيادة نفقات العمال تترجم غالب الأحيان إلى زيادة في معدلات الأجور وهذا بسبب مطالبة العمال بذلك، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور فإن التضخم بالتكاليف يرتبط بعوامل أخرى منها:

1- التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية المستوردة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للسلع المعنية وبالتالي ارتفاع أسعارها.
2- زيادة حجم الأرباح التي يتحصل عليها رجال الأعمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة وتكاليف الإنتاج.

ج_ **التضخم بانخفاض العرض الكلي:** إن اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي يعد من بين أسباب التضخم، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها الحكومة، كما يعود هذا الاختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام، ويرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، كما نشير إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض الكلي منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية أو بسبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية.[1]

د_ **التضخم الهيكلي:** إن اختلالات هيكلية موجودة بصفة خاصة في الاقتصاديات المتخلفة، كطريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي، الطبيعة المتخصصة في تصدير المواد الأولية، والتناقض بين القطاعات

[1] مقدم سلمان، أميرة عبد الله، البطالة و التضخم حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، 2016، ص ص 39-41.

الاقتصادية المختلفة (زراعة-صناعة-خدمات)[1]، الحروب ونفقات التسليح، الزيادة السكانية من خلال زيادة الاستهلاك الخاص، ارتفاع الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والغذائية، ضعف القدرة على الاستيراد بسبب تقلب حصيلة الصادرات و عدم كفايتها، طول فترة إنجاز مشاريع التنمية، طبيعة الجهاز الإنتاجي غير المرن، زيادة كبيرة في الأجور لا تبررها زيادة الإنتاجية لأسباب اجتماعية أو سياسية، كل هذه الأمور من مسببات التضخم.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن التضخم:

يرافق التضخم بعدد هام من الحالات الاقتصادية والتي تتمثل في أغلبها في ارتفاع الأسعار أو زيادة الطلب أو التكاليف وغيرها من المتغيرات الهامة التي تمس كل جوانب المجتمع، سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، وبالتالي فإن للتضخم باعتباره ظاهرة اقتصادية عدة آثار اقتصادية واجتماعية تختلف في حدتها من حالة إلى أخرى.

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم:

تختلف الآثار الناتجة عن التغيرات في مستوى الأسعار تبعا لنوعية التضخم السائد ودرجته، وفيما يلي عرض لأهم الآثار الاقتصادية للتضخم:

1_ آثار التضخم على جهاز الأسعار: يؤدي التضخم إلى تدهور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، ونتيجة ذلك هي إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى، كما نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات تحظى بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات الصناعات الإنتاجية والأساسية التي تتحمل دخولا مرتفعة وعوائد متناقصة.[2]

2_ أثر التضخم على توزيع الدخل القومي: لعل من أسوء الآثار الاقتصادية التي تنتج عن حدوث التضخم في أي اقتصاد قومي يعتمد إلى حد كبير على قوى السوق، هو ذلك الأثر الذي يباشره على حالة الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، فالتضخم يصادر جزءا من ثروة الجماعة لمصلحة بعض أفرادها، فهناك طائفة معينة من الدخول تتسم ببطء التغير عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع وهذه الفئة تضم أصحاب الدخول الثابتة كالموظفين الذين تتحدد مرتباتهم بشكل مسبق وطبقا لقوانين وقواعد محددة، ويصعب تغييرها بسرعة لملاحقة التغير في الأسعار، وأيضا من يعتمدون على فوائد السندات وودائع التوفير وأصحاب المعاشات أو الإعانات الاجتماعية وهؤلاء الأفراد يواجهون بارتفاع الأسعار في السلع والخدمات، في الوقت نفسه يكون دخلهم النقدي ثابتا مما يؤدي إلى نقصان دخلهم الحقيقي، وعلى عكس هذه الطائفة يوجد فئة أخرى تستفيد من ظاهرة التضخم مثل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال.[3]

[1] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[2] سامة محمد الفولي، زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 262.

[3] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 64.

3_ تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر: يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية، تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري. فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل، ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية،

عموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية، وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.[1]

4_ أثر التضخم على الادخار و النمو الاقتصادي: إن دراسة أثر التضخم على الادخار والنمو الاقتصادي في البلاد السائرة في النمو يعد في واقع الأمر أحد القضايا المهمة التي حدث بشأنها جدل فكري واسع بين الاقتصاديين في الخمسينيات والستينيات في القرن العشرين، وكان الجدل أنا ذاك يدور حول إمكانية اعتماد هذه البلاد على التمويل التضخمي كسياسة ملائمة لتمويل وتكوين رأسمال ثابت وذلك عن طريق ما يتمخض عن هذه السياسة من ادخار إجباري، فهناك من يرى بأن التضخم يعوق النمو الاقتصادي وأنه يرفع نسب المدخرات، وهناك من يرى عكس ذلك.[2]

5_ أثر التضخم على الكفاية الإنتاجية: في أوقات التضخم يقوم رجال الأعمال بطلب عوامل إنتاج إضافية من أجل توظيفها في إنتاج السلع والخدمات التي يتزايد الطلب المفاجئ عليها، ويرى بعض الكتاب أنه في مثل هذه الأحوال تتواجد احتمالات كبيرة لانخفاض الكفاية الإنتاجية، ويضيف هذا الرأي بأن الآلات الأقل كفاءة عادة ما تبقى عاطلة في انتظار الحاجة الماسة إليها، والتي تنشأ في مثل أوقات زيادة الطلب، وحينما تستعمل هذه الآلات فإن متوسط ما ينتج من السلع في ساعة من ساعات العمل سوف ينخفض وكذلك في مثل هذه الأوقات تنشأ الحاجة إلى عمال هم في العادة أقل خبرة في العمل و قدراتهم في الإنتاج منخفضة وهذا ما يؤدي إلى نقص الكفاية الإنتاجية في هذه الأوقات.

6_ أثر التضخم على تقويم المشروعات الاستثمارية: في غمار التضخم تكون الأسعار في حالة ارتفاع بصفة مستمرة، ومن ثم فإن القوة الشرائية للنقود تكون فانخفاض، وتكون القوة الشرائية للمدخرات وأيضا الدخل السنوي المتصل بها في حالة انخفاض من سنة لأخرى، وبناء على ما سبق فإنه يمكن القول بأنه عند

[1] دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 139.
[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 65.

تغير المستوى العام للأسعار من فترة لأخرى فإن التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري سوف تختلف عن بعضها ليس فقط من حيث توقيت حدوثها، وإنما سوف تختلف عن بعضها أيضا من حيث قوتها الشرائية.

7_ أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يترتب على التضخم ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية، تترتب عليها زيادة في الطلب على السلع المستوردة وانخفاضه على السلع المحلية، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لا سيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار.[1]

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم:

هناك العديد من الآثار نذكر أبرزها.

1_ التمايز الاجتماعي بين الطبقات: لعل أسوء الآثار الاجتماعية التي يبثها التضخم في كيان الاقتصاد القومي هي تعميقه لحدة التمايز الاجتماعي Social stratifications، للتركيب الطبقي للمجتمع ففي أثناء الموجات التضخمية تبرز طبقات اجتماعية تزداد ثراء على ثرائها وهناك على العكس من ذلك، طبقات تزداد سوءا على سوء حالها، هذا التمايز الاجتماعي الذي يحدث بين الطبقات يطلق عليه مصطلح التمايز الاجتماعي الرأسي، بالإضافة إلى ذلك هناك تغيرات محسوسة تحدث في الأوضاع النسبية للشرائح الاجتماعية المختلفة داخل الطبقة الواحدة حيث يتحسن الوضع النسبي لبعض الشرائح على البعض الآخر داخل نفس الطبقة و هذا ما يسمى بالتمايز الاجتماعي الأفقي، ويترتب على التمايز الاجتماعي بنوعيه حدوث خلخلة واضحة في البنيان الطبقية للاقتصاد القومي.

2_ هجرة الكفاءات الفنية البشرية إلى الخارج: وفي ظل موجات ارتفاع الأسعار، و عدم إمكانية مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع فإن الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفراد الطبقة الوسيطة قد تتعرض لتدهور شديد و خصوصا لموظفي الحكومة والقطاع العام وخريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا ، وقد ينتج عن ذلك هجرة عدد كبير من هؤلاء إلى الخارج.[2]

3_ تفشي الرشوة و الفساد الإداري: تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.[3]

[1] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 321.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

[3] عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 155.

المطلب الرابع: أدوات مكافحة التضخم.

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر لاختلاف مسبباته ويمكننا في هذا الصدد أن نفرق بين نوعين من السياسات لعلاج التضخم.

1- **السياسة النقدية:** تهدف السلطات النقدية من خلال تطبيق أدوات هذه السياسة إلى التحكم في عرض النقود و ضبطها حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، وتتمثل أدواتها فيما يلي:[1]

✓ **التحكم في الإصدار النقدي:** يمكن للسلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي التحكم في الإصدار النقدي من خلال وضع خطة نقدية تلائم عرض النقد والطلب عليها للقيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها حتى يكون معدل نمو الناتج القومي الحقيقي أكبر من معدل زيادة الإصدار النقدي.

✓ **سعر الخصم:** هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية و أذونات الخزينة أو لقاء ما يقدم إليها من قروض مضمونة بهذه الأوراق، في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من قدرة البنوك التجارية على الإقراض.

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض وينخفض حجم النقود في السوق.

2- **السياسة المالية:** تتمثل أدوات السياسية المالية في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة يهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك باستخدام أوعية الميزانية ونذكر منه:[2]

✓ **الرقابة على الضريبة: إن** قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى انخفاض الاتفاق الاستهلاكي للأفراد، وعليه يحدث انخفاض الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معادلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة، إذ تعتبر الضريبة أداة فعالة للتقليل من التضخم من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل محصلتها إلى استمارات منتجة.

✓ **الرقابة على الإنفاق العام:** الضغط على الاتفاق الحكومي يحد من الزيادة في الطلب الكلي حيث تسعى الحكومة من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن الملاحظ أن التقليل من حجم الاستهلاك يكون أكثر فعالية من التأثير في حجم الاستثمار خاصة في الاقتصاديات النامية.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم:

[1] صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ط 2، 2000، ص 80.

[2] بن عربة بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية حالة الجزائر 1967-1992، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص 24.

يسوق لنا الفكر الاقتصادي ظاهرة تاريخية و هي أن التضخم قد صاحب أمرين، الأول الحرب والتسلح و ما يتخلف عنهما من أثار و الثاني محاولة بعض الدول تنفيذ مشروعات إنمائية تتعدى إمكانياتها الاقتصادية، وفي الحالتين يتحقق ذلك الاختلال بين التيار النقدي والسلعي، والتضخم كما ذكرنا من قبل أصبح ظاهرة عالمية شملت البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء، في وقت الحرب والسلم على الرغم من تباين النظم الاقتصادية المختلفة لهذه البلدان لهذا تعددت المدارس والنظريات التي فسرت ظاهرة التضخم.

المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي (نظرية كمية النقود):

يعتبر المفكرون الاقتصاديون الكلاسيك أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب وذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار و التقلبات الطارئة على تغير كمية النقود، فلقد جاء الاقتصادي الأمريكي **(أرفنج فيشر) (IRVING FISHER)** عام 1917، حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود والإنفاق الكلي على السلع والخدمات وأستخدم في تحليله معادلة تسمى معادلة التبادل لإثبات العلاقة الارتباطية السببية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار و هذا وفقا للعلاقة التي صاغها **(فيشر)** على الشكل:[1]

$$M \times V = P \times Y$$

حيث أن:

M: كمية النقود.

V: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: الكمية المنتجة (PIB الحقيقي).

تشير هذه المعادلة إلى أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة دورانها، مساوية للناتج الاسمي، والذي يمثل الناتج الحقيقي مضروبا في مستوى الأسعار.[2]

والتضخم وفقا لهذه النظرية يرجع إلى الإفراط في عرض النقود، إذ يرجع ارتفاع الأسعار إلى توسع الجهاز المصرفي في خلق النقود، ة بعبارة أخرى فالإفراط في عرض النقود يولد إفراط فالطلب مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار ويسمى هذا التفسير بالتضخم النقدي، فإذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت

[1] ضياء مجيد المسوي، الاقتصاد النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 81.

[2] Bernard landais, leçons de politique monétaire, De Boeck, Bruxelles, 2008, p 20.

قيمتها وبعبارة أخرى ارتع مستوى الأسعار، وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار.[1]

وتعرض النظرية التقليدية النقدية في صورتين الأولى هي صورة المبادلات التي صاغها (فيشر)، وقد وجهت اهتمامها ناحية عرض النقود كما تطرقنا إليها سابقا، والثانية هي صورة الأرصدة النقدية التي قدمها

(ألفريد مارشال) (Alfred MARSHALL) ثم **(بيجو) (PIGOU)**، وتسمى أيضا بمدرسة **"كامبردج"**، واهتمت بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو عند إنفاقها، وقد فسر الاقتصاديون الكلاسيك ارتفاع الطلب التضخمي استنادا إلى نظرية كمية النقود بزيادة كمية النقود في التداول أكثر مما يحتاج له تبادل السلع والخدمات والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02- 09 : آثار التوسع النقدي على المستوى العام للأسعار.

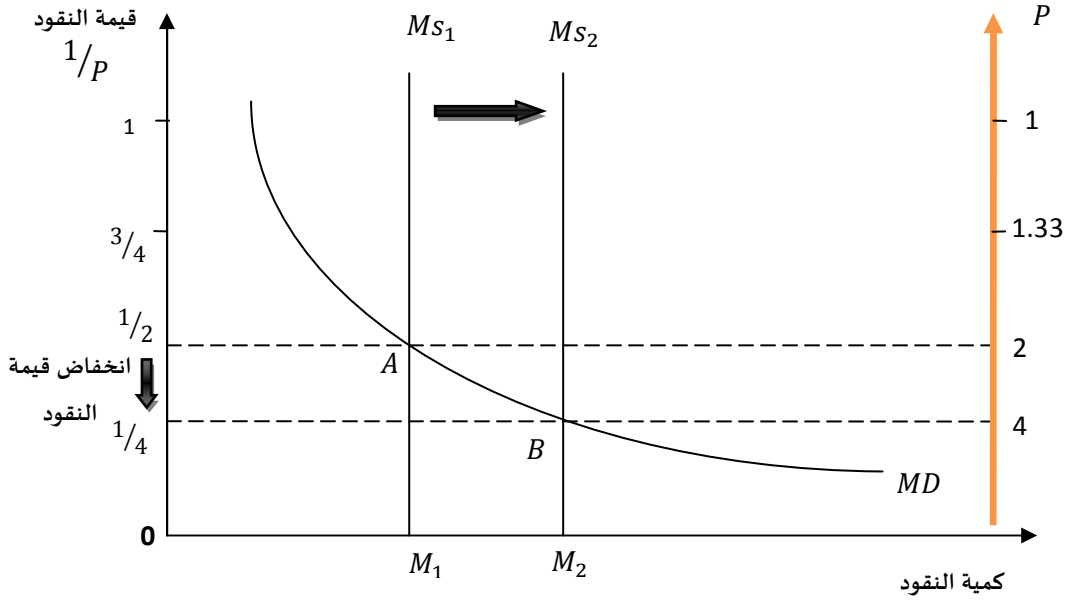

Source : Gregor Mankiw, Mark P .Taylor, Principes de l'économie, 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011, P 838.

يمثل المحور الموجود على اليمين المستوى العام للأسعار معاكسا للمحور الموجود على اليسار الذي يمثل قيمة النقود، لأن المستوى العام للأسعار يكون منخفضا في أعلى المحور ومرتفعا في أسفل المحور، مما يوضح أنه عندما تكون قيمة النقود مرتفعة يكون مستوى الأسعار منخفضا.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن التوسع النقدي ينقل منحنى عرض النقود إلى اليمين، Ms_1 إلى Ms_2 و سينقل التوازن من النقطة A إلى النقطة B، و بناء على ذلك تنخفض قيمة النقود من $1/2$ إلى $1/4$، في حين مستوى السعر يرتفع من 2 إلى 4، بعبارة أخرى زيادة عرض النقود التي تجعل النقد أكثر وفرة تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يخفض قيمة النقود، هذا التفسير لتحديد المستوى العام للأسعار وتغيراته عبر

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 86.

الزمن هو ما يطلق عليه النظرية الكمية للنقود، وهو يوافق ما أشرنا إليه سابقا من تحليل لهذه النظرية، والتي وفقا لها فإن كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد هي المحدد الرئيسي لقيمة النقود، وبالتالي فإن كمية النقود هي السبب الرئيسي للتضخم.

المطلب الثاني: تفسير التضخم في الفكر الكينزي (النظرية التي تؤكد على جانب العرض والتكاليف):

إن نظرية التكاليف في التضخم، أو نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف هي ليس بالنظرية الجديدة، و أول من قدم تحليلا علميا لهذه النظرية هو الاقتصادي الانجليزي الشهير **(جون م. كينز)** سنة 1930، الذي ميز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما: الارتفاع الذاتي و الارتفاع المحفز، و يؤدي الارتفاع الأول إلى زيادة التكاليف و ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة، أما الارتفاع الثاني فهو ناتج عن زيادة سابقة و محفزة في الأسعار حيث من الطبيعي أن يطالب العمال برفع أجورهم تجاه الارتفاع السابق في الأسعار من أجل المحافظة على مستوى معيشتهم الحقيقي.[1]

حتى يمكن فهم موقف الكينزيين من قضية التضخم من المفيد التذكرة بالموقف الأصلي **لكينز** من قضية التضخم وذلك، كما جاء في كتابه: **"النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة"** سنة 1936، استند تحليل **كينز** للتضخم في ظل اقتصاد مغلق على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية وفي الطلب الكلي من ناحية أخرى، ومن المعلوم أن كينز كان قد انتقد بلا هوادة قانون ساي للأسواق، ومن ثم خلص إلى أن حالة التوظف الكامل التي ادعى الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد القومي، ليست إلا حالة خاصة فقط، وبين كيف من الممكن ظهور مشاكل البطالة والركود والكساد[2]، وللخروج من هذه الوضعية غير التوازنية، نادى بضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الفعال، وانتهى إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على تحقيق هذا التأثير، ومن هنا جاءت الوصفة الكينزية، فدعا إلى ضرورة خفض سعر الفائدة، وزيادة الإنفاق الحكومي، الاستهلاكي والاستثماري وتخفيض الضرائب، في فترة الأزمة حتى يرتفع الطلب الفعال، وندى بعكس ذلك حينما يصل النظام إلى مرحلة التوظيف الكامل وتلوح في الأفق مخاطر التضخم، وهنا نشير إلى أن تحليل كينز عن التضخم قد استند على التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي وبين الطلب الكلي، و ذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم، كما أكد كينز على أهمية سرعة دوارن النقود، التي يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وان لم يرتفع عرض النقود، بسبب انخفاض في التفضيل النقدي للأفراد، وقد استخدمت هذه النظرية

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 454.

[2] رمزي زكي، التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلدان العربية، دار المستقبل العربي، 1986، ص 84.

بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في آن واحد، وبالرجوع إلى منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي[1].

يمكننا توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 02- 10 : نظرية دفع التكاليف للأسعار.

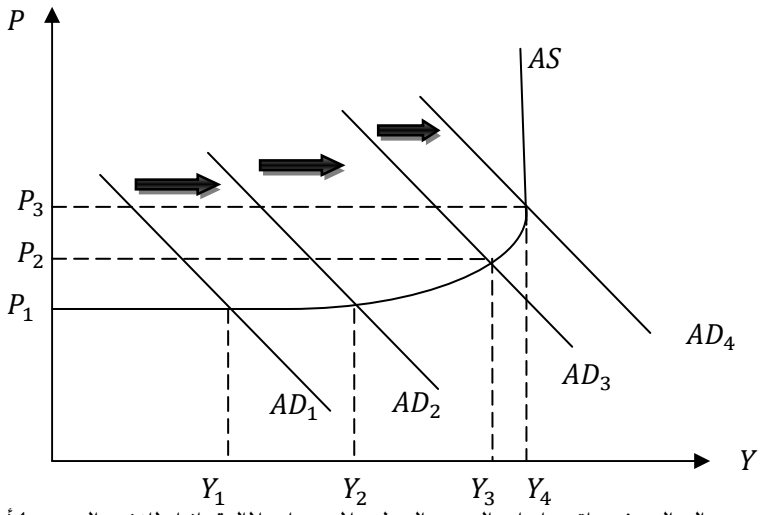

المصدر: محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص 301.

من خلال الشكل و بافتراض أن الاقتصاد في حالة ركود، والطلب الكلي منخفض، وأن الطلب AD_1 يرافقه مستوى سعر P_1، إذا تم تحفيز الطلب الكلي مما يؤدي لانتقاله إلى AD_2 فإن الإنتاج يزداد إلى Y_2 ، فالشركات تزيد إنتاجها لمقابلة الزيادة في الطلب، لكن مستوى السعر يبقى عند P_1 ، لنفترض أن الحكومة عمدت على زيادة الطلب الكلي من AD_3 إلى AD_4 ، فإن الإنتاج يتوسع إلى Y_3 و Y_4 لكن يرتفع السعر إلى P_2 و P_3 لاقتراب الاقتصاد من التشغيل الكامل، وهو ما يطلق عليه بالتضخم الجزئي.

المطلب الثالث: تفسير التضخم في الفكر نيوكلاسيكي:

تعرف بالنظرية النقدية الحديثة ويتزعمها الاقتصادي (**ميلتون فريدمان**) و قد أضافت على التحليل الكلاسيكي عدة تعديلات حيث اعتمدت هذه النظرية على نفس الأسس، ويرى **فريدمان** أن النظرية الكمية للنقود تهتم بالارتباط الوثيق في الغالب بين مستوى الأسعار و التغير الكبير في كمية النقود في الفترة القصيرة وفي هذا الصدد يقول فريدمان " قد لا توجد في الاقتصاد علاقة تطبيقية مثل تلك الموجودة دائما بين

[1] عبد المنعم السيد علي، نفس مرجع، ص 455.

التغيرات في كمية النقود والتغيرات فالأسعار في الفترة القصيرة فهي علاقة تعيد فسها بانتظام في ظل جميع الظروف، وقد حاولت هذه النظرية تفسير التضخم بوجهة نظر نقدية من خلال تحليل العلاقة بين المستوى العام للأسعار و عرض النقود، حيث تأكد أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب عليها، إلا أنها تبين في الوقت نفسه أن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود، وليس عرض النقود.[1]

انطلق فريدمان في تحليله للطلب على النقود من السؤال الذي سبقه إليه اقتصاديو **(كامبردج و كينز)** وهو**"لماذا يختار الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية؟"** وللإجابة على هذا السؤال، وبدلا من الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، اعتبر **فريدمان** الطلب على النقود كأي طلب على الأصول الأخرى، واستخدم لتحليل العوامل المؤثرة فيه نظرية الطلب على الأصول والتي تنص على أن الطلب على الأصول المالية لا بد وأن يعتمد على: أولا الموارد المتاحة للمستثمر والتي تتمثل عادة بالثروة الفردية، وثانيا العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على الأصل موضع البحث، وعلى هذا الأساس حدد **فريدمان** دالة الطلب على النقود بصفتها أصل من الأصول المالية كما يلي:[2]

$$M/P = F\,(Y, r_1 - r_0, r_2 - r_0, n - r_0)$$

M/P: يمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، وهو بذلك يشبه الطلب الكينزي على النقود والذي هو عبارة كمية النقود الاسمية (M)، مقسومة على المستوى العام للأسعار.

r0: يمثل العائد المتوقع على النقود،r1: يمثل العائد المتوقع على السندات،r2: يمثل العائد المتوقع على الأسهم، n يمثل معدل ارتفاع أسعار هذه السلع أو معدل التضخم المتوقع، والذي يعتبر كسبا رأسماليا مقارنة بالعائد على النقود، ويكون تأثيره على الطلب على النقود عكسيا، فعندما يرتفع معدل التضخم المتوقع فهذا يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود فينخفض الطلب على النقود ويزداد الطلب على السلع الأخرى أملا في تحقيق كسب مالي عند ارتفاع سعرها.

يمثل المتغير الأخير n-r0 العائد المتوقع على السلع أو الموجودات غير البشرية كالعقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الإنتاجية مقارنة بالنقود.

لقد أضاف **فريدمان** متغيرا آخر لدالة الطلب على النقود ويمثل نسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية أو غير البشرية، ويرى أن العلاقة بين هذا المتغير والطلب على النقود هي طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية، والحجة في ذلك أن الثروة النقدية قابلة للتحويل إلى شكل نقدي، بينما يصعب تحويل الثروة البشرية إلى شكل نقدي، أو بتعبير أدق يصعب استخدامها في إدرار الدخل وخاصة عندما ينخفض الطلب على عنصر العمل في فترات البطالة، وعليه كلما

[1] مقدم سلمان، أميرة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] منشورات جامعة دمشق، الاقتصاد النقدي، كلية الاقتصاد، قسم المصارف و التأمين، جامعة دمشق، 2009-2010، ص 91.

زادت نسبة عنصر الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة كلما زاد الطلب على النقود حتى يمكن مواجهة تلك الفترات التي يكون فيها سوق العمل راكدة[1]، إلى أن هذا المتغير لا يلعب أي دور مهم في النظرية النقدية **لفريدمان** و لم يشر إليه في دالة الطلب على النقود أعلاه.

مما سبق يتبين لنا أن **فريدمان** قد ضمن دالته عدة بدائل للاحتفاظ بالنقود، متمثلة بعدة أسعار فائدة أو عدة معدلات للعائد عليها، وهنا نشير أنه عندما قدم نظريته اعتبر النقود سلعة بديلة للسلع الأخرى و يجب على الجمهور الاختيار بينهما عندما يقررون مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها، كما أوضح بأن معدل العائد على النقود والعائد على الأصول المالية الأخرى يبقى ثابتا و لن يؤثر على الطلب على النقود.

وعلى هذا الأساس استنتج **فريدمان** بأن تغيرات أسعار الفائدة سوف لن يكون لها أي تأثير، أو تأثير ضعيف إن وجد إطلاقا، وأن الأرصدة الحقيقية في التحليل النهائي تتغير تبعا لتغير الدخل المتوقع في الأمد البعيد،بينما تتغير الأرصدة النقدية الاسمية تبعا للدخل النقدي الاسمي والذي هو عبارة عن الكمية المنتجة Q مضروبة في أسعارها P، لذا فإن الدخل النقدي يمكن أن يتغير نتيجة لتغير الكميات المنتجة أو أسعارها.[2]

و بذلك تتحول دالة **فريدمان** للطلب على النقود إلى الشكل المختصر التالي:[3]

$$M/_{\mathrm{P}} = F(Y_P)$$

حيث: $M/_{\mathrm{P}}$ تمثل الأرصدة الحقيقية، و Y_P يمثل الدخل الدائم المتوقع في الأمد البعيد.

وقد أكد **فريدمان** في تحليله للطلب على النقود بأن دالة الطلب هي دالة مستقرة ولا تخضع لتغيرات عشوائية كبيرة ولذلك يمكن استخدامها للتنبؤ بالطلب على النقود بدقة كبيرة وذلك من خلال التغيرات الحاصلة في الدخل بعد استبعاد تأثيرات سعر الفائدة، وبذلك نستطيع أن نترجم دالة الطلب إلى استقرار سرعة دوران النقود وذلك بالعودة إلى نظرية الكمية في النقود ومعادلة التبادل كما يلي: $MV = PY$

من معادلة التبادل نتوصل إلى: $M/_{\mathrm{P}} = Y/_{\mathrm{V}}$

و بالتعويض عن : $M/_{\mathrm{P}}$ الذي يمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بما يساويه أي: $F(Y_P)$ ، نحصل على ما يلي: $Y/_{\mathrm{V}} = F(Y_P)$ ، و منها: $V = Y/_{F(Y_P)}$ ، وبما أن العلاقة بين الدخل النقدي Y والدخل الدائم Y_P هي علاقة محددة وقابلة للتقدير بدقة فإن استقرار دالة الطلب $F(Y_P)$ ، تعني بالتالي استقرار

[1] محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 306.

[2] منشورات جامعة دمشق، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3] Augey Dominique, Bramoullé Gérard, Economie monétaire, Dalloz, Paris, 1998, p 62.

سرعة دوران النقود Vوأنها قابلة للتقدير والتنبؤ، وإذا استطعنا تقديرها بدقة فهذا يعني أننا نستطيع تقدير تأثير أي تغير في كمية النقود على مستوى الإنتاج أو الأسعار.

وبذلك استطاع **فريدمان** أن يعيد الحياة إلى النظرية الكمية للنقود، فبالرغم من أنه لم يفترض ثبات سرعة دوران النقود، كما فعل الكلاسيكيون، فإنه استطاع أن يعيد إلى عرض النقود أهميته في تقرير مستوى الدخل النقدي كما جاءت به النظرية الكمية للنقود، ولهذا تعتبر نظرية فريدمان هي الصيغة الحديثة للنظرية الكمية الكلاسيكية في النقود، ولتوضيح ذلك نستخدم الشكل الموالي:

الشكل رقم 02- 11: عرض النقود والطلب عليها عند النقديين:

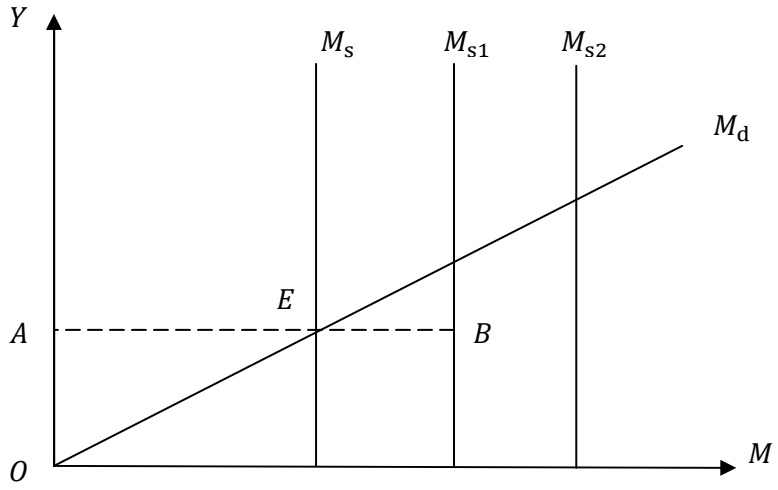

Source : Augey Dominique, Bramoullé Gérard, Economie monétaire, Dalloz, Paris, 1998, P63.

حيث يمثل المنحنىM_S عرض النقود الذي يراه **فريدمان** متغير خارجي يقرره البنك المركزي، ويمثل المنحنى M_{d} الطلب على النقود ويتناسب طرديا مع الدخل حسب نظرية فريدمان، وبذلك تمثل النقطة E التوازن في سوق النقد و فيها يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها عند مستوى دخل نقدي يساوي OA، فإذا ارتفع عرض النقود إلى M_{s1} فإن كمية النقود في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع الاحتفاظ به بمقدار EB و هذا يعني أن النقود يجب أن تنفق و بالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار وفي كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي. فإذا كان الاقتصاد في حالة استخدام كامل للموارد، كما افترضته النظرية الكلاسيكية، فلا بد عندئذ من ارتفاع الأسعار، و ستعاد نفس العملية عند انتقال عرض النقود إلى M_{s2} ومن هنا بين النقديون أن الزيادة التي تحدث في المستوى العام للأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية، وهذه الوسائل هي في التحليل الأخير تحت إدارة وسلطة البنك المركزي باعتباره الرقيب

والسلطة العليا للشؤون النقدية، ولهذا ينتهي النقديون إلى القول بأن تحقيق الاستقرار النقدي، يتطلبان أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجم الإنتاج، وعلى النحو الذي يتناسب مع رغبة الأفراد في الاحتفاظ بتلك النسبة التي يودون الاحتفاظ بها في شكل نقدي من دخولهم، وهكذا تبين لنا أن ليس ثمة خلافا بين الرؤية الكينزية و رؤية النقديين حول تفسير التضخم، فالكينزية ترى أن حالة التضخم هي عبارة عن اختلال ينشأ من جراء زيادة الطلب الكلي على العرض الحقيقي للسلع، زيادة تفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية القائمة، وهي حالة تظهر على نحو واضح حينما يقترب النظام من التشغيل الكامل ويتم تغذيتها بزيادة المعروض النقدي، على حين حصر النقديون مشكلة التضخم في ذلك التناقض الذي ينشأ بين عرض النقد والطلب عليها، تناقض يقوم بين الزيادة في عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو يزيد عما يريد الأفراد الاحتفاظ به و هذا في المنطقة التي يكون فيها الاقتصاد في منطقة التشغيل الكامل.

المطلب الرابع: تفسير التضخم حسب نظرية التسارع:

تجمع هذه النظرية بين جانبي العرض والطلب في تفسير ظاهرة التضخم مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:

- ✓ السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب.
- ✓ توقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور وبالتالي على جانب العرض.

و فيما يلي نوضح الأفكار الأساسية في هذه النظرية بشكل مبسط بالرجوع إلى منحنيات العرض و الطلب:[1]

الشكل رقم 12: نظرية التسارع

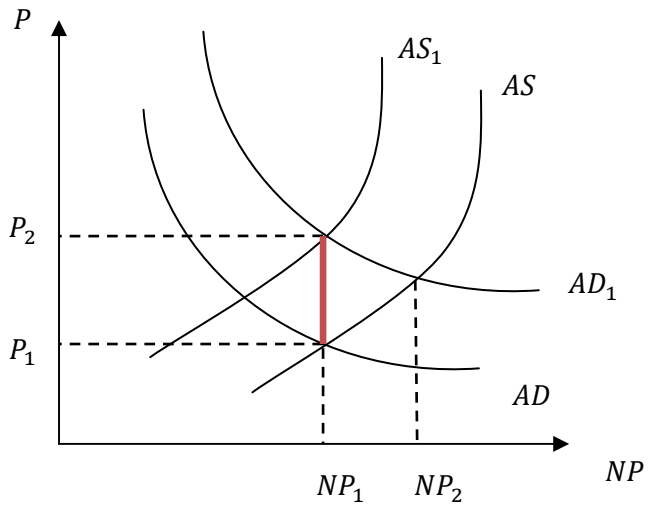

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار و مكتبة الحامد، عمان، 2002، ص 457.

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 457.

في الشكل أعلاه، نفترض ابتداء أن الاقتصاد في حالة توازن عند نقطة تساوي العرض مع الطلب، حيث يكون الناتج القومي الحقيقي NP_1 ، و الأسعار P_1، فإذا كانت مستوى الإنتاج القومي يعطي معدلات بطالة أعلى مما ترغب فيه الدولة أو المجتمع فإنها تلجأ إلى استخدام سياسة نقدية و مالية توسعية لزيادة الطلب الكلي و الإنفاق الكلي إلى AD_1، مما يساعد على تخفيض معدلات البطالة عندما يتزايد الإنتاج إلى NP_2، إلا أن انخفاض معدلات البطالة لابد و أن ترافقه توقعات زيادة الأسعار مما يدعو نقابات العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور بما يتناسب مع توقعاتهم للزيادة في الأسعار ، أسعار الفائدة ، الإيجارات و العقارات و الأراضي و هذا ما يؤدي وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض من AS إلى AS_1، فينخفض الناتج القومي إلى مستواه السابق NP_1 و لكن مستوى الأسعار P_2 أعلى، وقد استنتج مؤيدو هذه النظرية بأن استمرار الحكومة بمحاولة تخفيض معدل البطالة إلى أقل من معدله الطبيعي وهو الحد الأدنى للبطالة والذي يتفق مع الناتج القومي في الشكل السابق، مثلا سيؤدي بالنتيجة إلى الاستمرار وارتفاع تكاليف الإنتاج وتسارع معدلات التضخم ربما إلى الحد الذي يسبب انهيار النظام النقدي في الاقتصاد نظرا لفقدان الثقة بالنقود نتيجة لتسارع معدلات التضخم.

وهذا يعني م جهة أخرى أن توقع ارتفاع الأسعار و الإجراءات التي يمكن أن تتخذها نقابات العمال لتلاقي تأثيرات ذلك سوف تضع قيدا محددا لسياسات الحكومة المالية والنقدية التوسعية بهدف تخفيض معدلات البطالة، لأن هذا المعدل لا يمكن أن ينخفض عن معدله الطبيعي بعد الوصول إليه.

المبحث الثالث: نموذج فيلبس والعلاقة بين التضخم والبطالة.

نظرا لأهمية البطالة والتضخم وأثارهم السلبية في مختلف بلدان العالم، وباعتبارهما المرتكزات الأساسية التي توجه السياسات الحكومية حيث يعبر معدل كل منهما على فعالية السياسات الاقتصادية المتخذة في البلد، وتسعى مختلف دول العالم لاتخاذ آليات للحد من كلتا الظاهرتان لكن في العموم لا يمكن تحقيق ذلك من خلال النظريات الاقتصادية.

بعد أن استعادة دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت التي تراجعت فيه معدلات البطالة، ومن هنا تم الاهتمام بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم وأصبح منحنى فليبس الذي يعبر عن المقايضة بين الظاهرتين أداة أساسية للسياسات الاقتصادية منذ الستينات إلى غاية الركود التضخمي في السبعينات الذي أدى إلى تقوية الشكوك المثارة حول منحنى فيلبس وانهياره، و زيادة الجدل القائم حوله.

المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والبطالة.

سنتطرق فيما يلي إلى تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في المدرستين الكلاسيكية والكينزية.

أولا: التحليل الكلاسيكي للتضخم والبطالة: لم يهتم هذا الاتجاه بدراسة العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم لأن تحليله فصل الجانب الحقيقي للاقتصاد عن الجانب النقدي (الانشطار الكلاسيكي وحياد

النقود)[1]، فكما ذكرنا في الفصلين السابقين، يفترض الكلاسيك أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل في السوق، في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في الاقتصاد وإن وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل فيعود التوازن، أما التضخم فيفترض أنه ظاهرة نقدية بحتة نتيجة زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وعليه يمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل النموذج الكلاسيكي كما يلي:

الشكل رقم 02- 13: العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكلاسيك

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 279.

حيث يعبر المحور الأفقي عن مستوى البطالة بينما المحور العمودي يعبر عن معدل التضخم، ويتحقق التوازن عند أي نقطة على الخط العمودي(B)، وطبقا لذلك لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم، وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع تقدر بالمسافة(AB)، وبذلك زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و زيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان.

ثانيا: **التحليل الكينزي للتضخم والبطالة:** من المدلولات المهمة للنظرية الكينزية، الدور الذي يلعبه الطلب الكلي الفعال في تحديد مستوى الإنتاج، الاستخدام، مما أعطى للحكومة دورا مركزيا ومباشرا في إدارة هذا الطلب وتوجيهه لناحية الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة. إلا أن التزام الحكومة بتحقيق هذا الهدف قد أثار الخوف لدى أتباع النظرية الكينزية لما قد يترتب عن العمالة الكاملة من نتائج

[1] Gregory N.Mankiw, Mark P. Taylor, Principe de l'économie, 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011, pp 839-840.

تضخمية على صعيد المستوى العام للأسعار. فقد خلت المعالجة الكينزية في أصولها من أي تحليل مباشر للعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، وجل ما تنبأت به تلك المعالجة بشأن الأسعار انحصر في إطار" الفجوة التضخمية " التي تنشأ عندما يتجاوز مستوى الإنفاق الكلي قدرة الاقتصاد على الاستجابة عندما يصل مستوى الإنتاج عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد. إلا أنها بقيت عاجزة عن أي إجابة محددة حول المعدل المتوقع أن ترتفع به الأسعار في ظل هذه الظروف، فعلى الرغم من قوة النظرية الكينزية، ومن القبول العام بها كأساس في إدارة السياسة الاقتصادية، إلا أنها بقيت دون النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية واحدة وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار أو الأجر النقدي، فعلى الرغم مما يثار حول النظرية الكلاسيكية من شكوك، وعلى الرغم من صعوبة القبول بمقولتها الخاصة بالعمالة الكاملة إلا أنها قدمت نموذجا متكاملا قادرا على تحديد القيم الخاصة بالمستوى العام للأسعار، كما أنه بالإمكان تحديد مستوى الأجر النقدي الذي سيسود في سوق العمل في أي وقت من الأوقات[1]، في المقابل بقيت النظرية الكينزية عاجزة عن تقديم نموذج متكامل يشبه النموذج الكلاسيكي[2]،الأمر الذي أبقى المستوى العام للأسعار والأجر النقدي دون تحديد، مما دفع عددا من أتباع النظرية الكينزية إلى افتراض أن المستوى العام للأسعار هو قيمة معينة من خارج النموذج الاقتصادي تحدده قوى مؤسسية في المجتمع، وأن العوامل المحددة للأجر النقدي $(W = W_0)$ خارجة عن النموذج العام الذي يستند إلى العلاقة بين الدخل، الإنفاق. وبالتالي بقيت مسألة تحديد المستوى العام للأسعار، والأجر النقدي دون تفسير.

وقد جاءت الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية على وفاق مع النظرية الكينزية، فإذا استثنينا الاتجاهات التضخمية في الأسعار التي رافقت الحرب الكورية مع بداية الخمسينات، فإن تلك الفترة تتوافق مع النظرية سواء من ناحية انخفاض معدل البطالة أو استمرار التضخم في الأسعار ضمن المدى المقبول، أضف إلى ذلك أن معدلات البطالة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت أقل مما توقع الكينزيون، حيث توقع كينز ألا يقل معدل البطالة في بريطانيا خلال الفترة مابين الحربين العالميين عن 5%، في حين توقع آخرون ألا ينخفض عن 11% خلال نفس الفترة، إلا أن الواقع جاء مخالفا للتوقعات حيث لم يتجاوز معدل البطالة في بريطانيا في أسوأ الظروف 2% في الوقت الذي بقيت فيه معدلات التضخم منخفضة وغير ملحوظة، وعليه لم تكن قضية التضخم مسألة تثير القلق لدى معظم الاقتصاديين[3].

وهكذا فإن تحليل كينز يتفق مع تحليل الكلاسيك في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 02- 14: العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكينزيين.

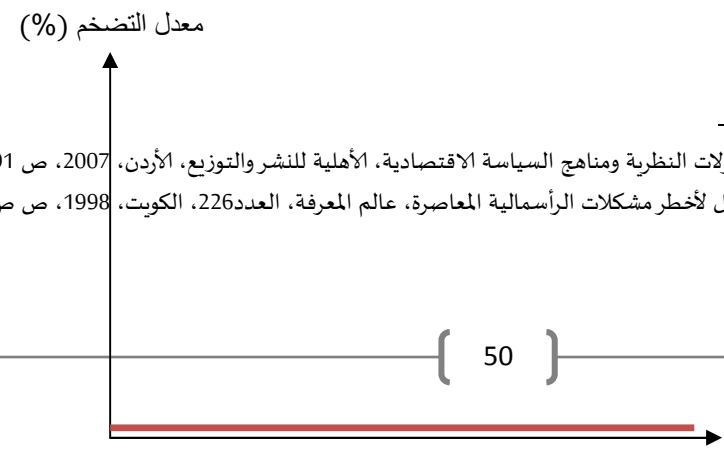

[1] أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 191.
[2] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد226، الكويت، 1998، ص ص 296- 298.
[3] أسامة بشير الدباغ، المرجع نفسه، ص 195.

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1998، ص 326.

هذا الشكل مخالف للشكل السابق، لكنه يتفق معه في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، و يتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

استمر الحال على هذا النحو و ظل موضوع تفسير التضخم و الأسعار مهملا إلى غاية الإضافة التي جاء بها "ويليام فيلبس" في نهاية الخمسينات، والتي ملأت الفراغ النظري الذي عانى منه النموذج الكينزي من حيث تفسير الأجور والتضخم.

المطلب الثاني: منحنى فيلبس.

قام الاقتصادي النيوزيلاندي A.W.Phillips سنة 1958 بنشر دراسة تطبيقية فاحصة للعلاقة بين تضخم الأجور والبطالة في المملكة المتحدة على طول فترة 1861-1957، وقد أصبحت هذه الدراسة عمود الاقتصاد الكلي في الستينات، ومصدر نقاش واسع بين الاقتصاديين، و أطلق عليها اسم منحنى فيلبس (Philips Curve).

فقد توصل فيلبس لوجود علاقة عكسية بين البطالة و معدلات الأجور، و قد بنا فيلبس تحليله على أساس نظرية التوازن الجزئي في سوق العمل، فإذا كان هناك فائض عرض ووجود بطالة عالية فإن هذا سيجر العمال لقبول أجور منخفضة وسيقمون بعرض قوة عملهم، أما إذا كان هناك فائض في الطلب في سوق العمل فستمنح أجور عالية للعمال بسبب الندرة في اليد العاملة.

و يمكن كتابة الصغة العامة لمعادلة منحنى فيلبس كما يلي[1]:

$$w_t = a_0 + a_1 U_t^{-1}$$

w_t: معدل التغير في الأجور.

a_0: ثابت يحدد موقع منحنى فيلبس.

a_1: انحدار (ميل) منحنى فيلبس.

[1] سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، الكويت، 1994، ص 864.

U_t^{-1} : مقلوب معدل البطالة في الفترة t.

و قد أثبتت صحة هذه العلاقة خاصة خلال نهاية الستينات، ثم جاءت نظريات تشرح هذه العلاقة حيث قام الاقتصادي ليبسي Lipsey، سنة 1960 بشرح هذه الفكرة حيث ربط بين معدلات التغير في الأجر النقدي و معدلات فائض الطلب في سوق العمل، و استنتج أنه كلما زاد فائض الطلب انخفض حجم البطالة و ارتفع معدل الأجور.[1]

والشكل الموالي يمثل منحنى فيلبس الأصلي:

الشكل رقم 02- 15: منحنى فيلبس الأصلي.

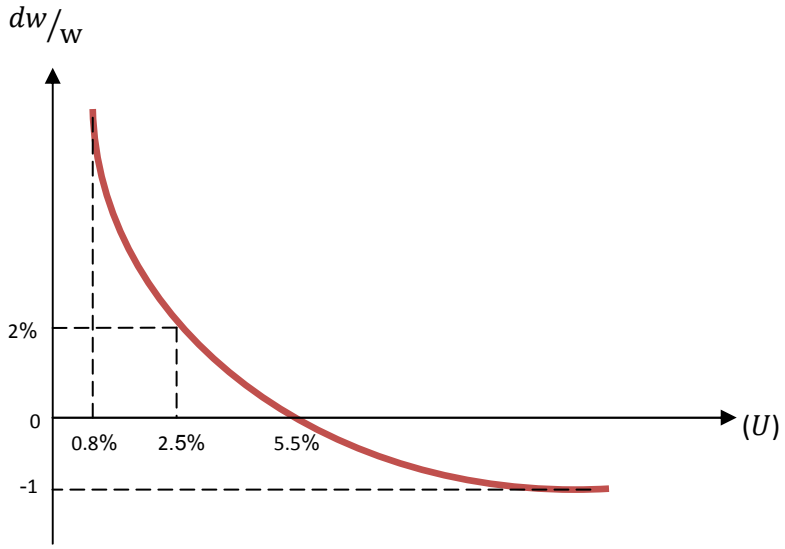

المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 197.

يوضح الشكل صورة توضيحية للعلاقة العكسية والغير خطية التي تربط المتغيرين، وأن هذه العلاقة تقع ضمن خطي مقاربة، الأول يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة نهائية عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8%، و الثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى 1- % عندما يبلغ المعروض من العمل 100%.[2]

[1] مقدم سلمان، أميرة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 197.

ووجد فيلبس أنه إذا كان معدل نمو الإنتاجية (dw/w) هو 2% سنويا فإن وجود معدل بطالة يبلغ 2.5% يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على استقرار الأجور فإنه يتوجب قبول معدل بطالة قدره 5.5%.[1]

سبق فيلبس العديد من المفكرين الذين تطرقوا للعلاقة بين معدل البطالة والتضخم من أمثال John Law سنة 1720 و David Hume سنة 1752، Henry Thornton سنة 1802، بعد ذلك جاءت كتابات كل من Thomas Attwood و Jhon Stwart Mill التي ظهرت في العشرينات من القرن التاسع عشر واللذان سلما بفكرة المفاضلة المستقرة للعلاقة، بعد ذلك جاءت دراسة إرفنج فيشر سنة 1926 والذي قام بتوفيق إحصائي لبيانات شهرية لتغير الأسعار والبطالة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1915-1925 ويرى فيشر أن اتجاه السببية من التضخم إلى البطالة بما أن ارتفاع التضخم يرفع الأرباح ويوفر حافزا لزيادة الإنتاج وبالتالي يتأثر التوظيف والبطالة، كما أكد فيشر أن العلاقة هي بين التضخم والبطالة و ليس مستوى السعر الذي ليس له أي علاقة مع التوظيف، لكن النقص المهم في دراسة فيشر هو أن معامل الارتباط 90% مطبق على الفترة 1915-1925 لكن مخططه يمتد منذ 1903، وخلال الفترة 1903- 1915 كانت البطالة بنفس تقلب الفترة 1915- 1925، لكن التغير في معدل التضخم كان أقل بكثير، مما يعني أن العلاقة غير مستقرة.[2]

كما ظهرت دراستان مستقلتان حول الموضوع في نفس الفترة تقريبا، الدراسة الأولى ل Dicks-Mireaux و J-C-R-Dow سنة 1959، أما الثانية لـ R-Laurence و Robert-J-Ball في نفس السنة لكن مقال فيلبس هو الذي لفت الانتباه وذلك لأنه ظهر قبلهما ببضع أشهر، بالإضافة إلى أن فيلبس هو الوحيد الذي رسم المنحنى الذي حمل اسمه بعد ذلك، كما أن فيلبس هو أول من ركز على استقرار المنحنى (منحنى فيلبس مستقر لفترة طويلة)،[3] وتم اتخاذه كأداة للسياسة الاقتصادية، سنة 1968 نشر الاقتصادي ميلتون فريدمان مقال بعنوان (Le rôle de la politique monétaire) يوضح فيه ما يمكن للسياسات النقدية فعله وما لا يمكنها فعله، وأوضح أنه لا يمكن للسياسة النقدية اختيار توليفة بين البطالة والتضخم على منحنى فيلبس، في نفس الفترة نشر الاقتصادي Edmund Phelps مقال آخر ينكر فيه المفاضلة الدائمة بين البطالة والتضخم[4].

المطلب الثالث: منتقدي منحنى فيلبس.

إن كان قد تمتع منحنى فيلبس بمصداقية نظرية وعلمية خلال الفترة (1959- 1969)، فإنه قد تعرض لاهتزاز شديد وحام حوله شك كبير منذ أواخر عقد الستينات، ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة قد تعرضت للانهيار بسبب عجز منحنى فيلبس عن تفسير حالة الركود التضخمي.

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص 337.

[2] Robert J.Gordon , The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation, op,c.i.t, p 6.

[3] Anthony M.Santomero, John J.Seater, The inflation-unemployment trade-off : a critique of the literature,journal of economicliterature, Vol 16, N2, 1978, p 500.

[4] Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, Principes de l'économie, 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011, p1024.

إن فشل هذه العلاقة قد دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم **ميلتون فريدمان M. Friedman** و**أدموند فلبس A. Phelps** إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيلبس إلى القياس والتجربة، وبدا واضحا أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها منحنى فيلبس لا أساس لها من الصحة أو الثبات و الاستقرار على المدى الزمني الطويل.[1]

كان عرض فريدمان لنموذجه لأول مرة سنة 1968، حيث استطاع أن يتغلب على قصور وعجز النظرية الكلاسيكية وقام بتفسير ظاهرة الزيادة في التضخم مع عدم انخفاض معدلات البطالة وهذا ما يسمى بالركود التضخمي، و قد جاء تحليل فريدمان رئيس التوجه النيوكلاسيكي النقدي بناءا على فرضيات نذكر:

- ✓ صيرورة سوق العمل يتميز بخاصية المعلومات المتناظرة بين العارضين والطالبين.
- ✓ الأعوان يقومون بإحداث توقعات على مستوى التضخم.
- ✓ هناك مستوى طبيعي للبطالة في الاقتصاد.

بالإضافة إلى فروض أخرى تتمثل في:

- ✓ تعمل المؤسسة في ظل المنافسة الكاملة.
- ✓ تسعى المؤسسة لتحقيق أقصى ربح.
- ✓ التفرقة بين الآجال القصيرة والطويلة.

لقد وصف ميلتون فريدمان منحنى فيليبس بأنه مضلل لأن المحور العمودي يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي، ويرجع هذا إلى أن فيليبس أخذها بافتراض الكينزيين الذي ينص على التغيرات المتوقعة للأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية ورأى فريدمان من الواجب أن يشير المحور الرأسي إلى معدل التغير في الأجور مطروحا منه المتوقع لتغيرات الأسعار. ومنه إذا كانت معادلة الأجور عند فيليبس معطاة بـ: $W = f(U)$

فإنها عند فريدمان أصبحت: $W = f(U) - P^e$

W: معدل الأجور، U: معدل البطالة، P^e: معدل المتوقع لتغيرات الأسعار.[2]

إن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل تجعلنا نتصور عدة منحنيات لمنحنى فيليبس، حيث كل منحنى منها يعبر عن أجال قصير معين، وخلال نهاية الستينات وفي السبعينيات حدثت صدمات أثرت على جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، مما أحدثت آثارا بالغة في حركة الأسعار والأجور وأخذ العمال بذلك يأخذون بعين الاعتبار في قراراتهم الإنتاجية عامل التضخم المتوقع، وأدى ذلك إلى انهيار العلاقة القائمة (المستقرة) بين البطالة و التضخم، ومنه عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الآجال الطويلة.

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 369.

[2] Mechel Devoluy: Theories macroeconomiques, Paris, ARM and Colin, 2eme édition, 1998, P101.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 02- 16: منحنى فيلبس في الأجل الطويل.

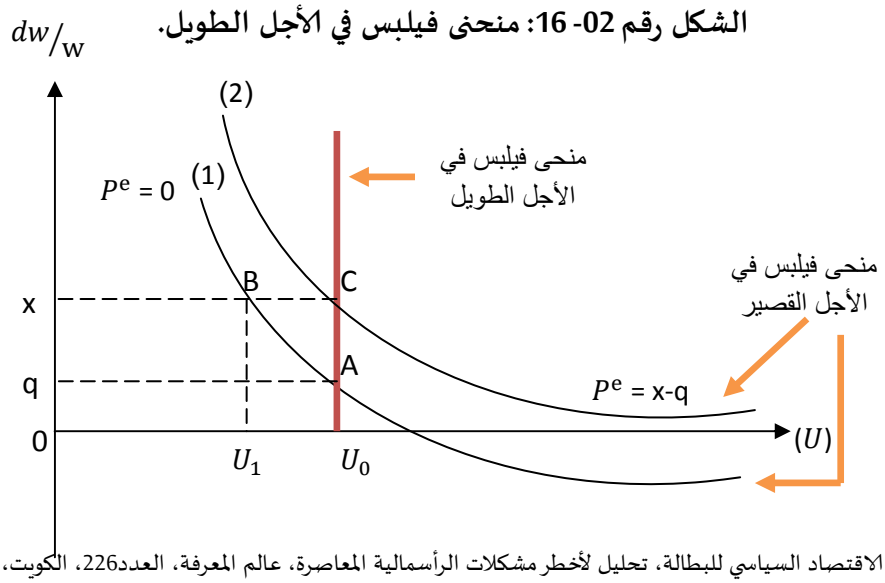

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد226، الكويت، 1998، ص371.

حيث يشير المحور الرأسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية أما المحور الأفقي إلى معدلات البطالة، نفرض أن المنحنى (1) هو المنحنى الأصلي لفيلبس ($P^e = 0$) و أن النقطة A تمثل نقطة التوازن حيث يكون عندها المعدل الفعلي و المتوقع للأسعار مساويين للصفر.

بافتراض حدوث توسع اقتصادي وانخفضت البطالة إلى U_1 فهذا يدفع بالمستثمرين إلى الطلب على العمالة أكثر و هذا يؤدي إلى زيادة معدل الأجر النقدي X و منه يكون الاقتصاد قد تحرك على منحنى فيليبس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة B نظرا لأن الأجور تتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية فهذا يؤدي حتما مستقبلا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و نفرض أن هذه الزيادة تقدر بـ (x-q) كنسبة مؤوية في السنة، و بمثل هذه التوقعات الجديدة سينتقل منحنى فيليبس من الوضع (1) إلى الوضع (2) حينما تبدأ التوقعات التضخمية بالتكاليف مع معدل التضخم السائد، كما أن هذا المنحنى غير مستقر لأن كلما كانت هناك توقعات جديدة كلما انتقل المنحنى إلى أعلى، والنقطة C هي الوضع التوازني الجديد، ويشير التحليل إلى أنه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير وأن معدل البطالة سوف يعادل U_0 معدل البطالة الطبيعي في الأجل الطويل بغض النظر عن معدل التضخم وهذا يعني أن منحنى فيليبس في الأجل الطويل يتخذ شكلا عموديا وهذا يتضح في الخط U_0 A C.

المطلب الرابع: ظاهرة الركود التضخمي و انهيار علاقة فيلبس.

لقد سادت معظم الدول الصناعية، في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي "Stagflation" هذه الظاهرة، كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود و التضخم في نفس الوقت[1]، و لعل أبسط تفسير منطقي لهذه الظاهرة الفريدة هو أنه بدلا من أن

[1] أحمد رمضان نعمة الله و آخران، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص 290.

يتوافق زمنيا كل من تضخم الطلب و تضخم التكلفة ليحدثا تلك العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار كما في منحنى فيلبس، هذا التوافق الزمني يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة وبين تضخم النفقة كسبب منشئ لارتفاع الأسعار، وعليه تكون العلاقة طردية بين البطالة و الأسعار، وأن السبب المنشئ للتغيير في كل منهما يختلف عن الآخر تماما، وفي مثل هذه الحالة فإن الخيار هنا هو بين هدف القضاء على البطالة وصولا إلى التوظف الكامل وبين هدف القضاء على التضخم وصولا إلى الاستقرار النقدي ولا يمكن تصور أية توليفة من السياسات الاقتصادية تحقق الهدفين معا في آن واحد، إذ لابد أن يوجد تضارب بينهما[1]. ولا سبيل إلى خلاص المجتمع من هذا المأزق إلا تغليب هدف على آخر وسياسة على أخرى، وإزاء التعارض في منحنى فيلبس وظاهرة الركود التضخمي حاول بعض الاقتصاديين تطوير هذا الأخير ليتماشى مع الوضع الجديد في العلاقة الطردية بين التضخم و البطالة، هو ما يسمى بمنحنى فيلبس المعكوس كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02- 17: التضخم و البطالة في منحنى فيلبس المعكوس.

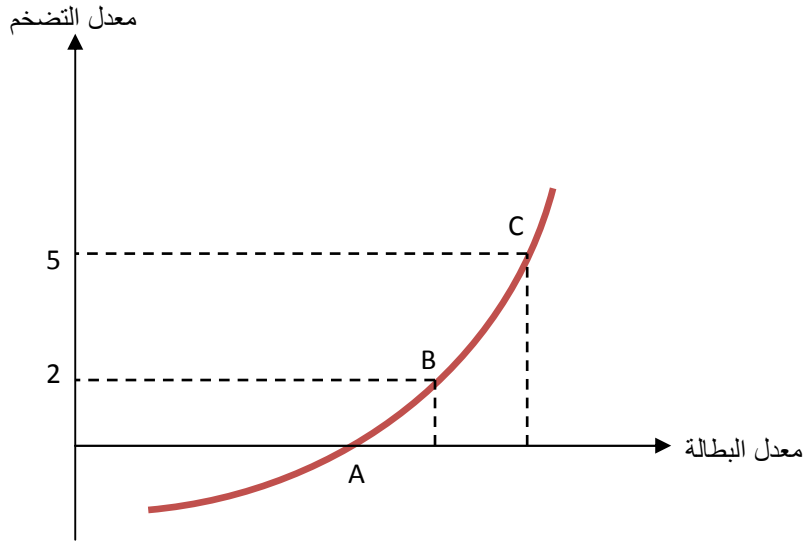

المصدر: حسين عمر، التطور الاقتصادي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط 1، 1988، ص 167.

إضافة إلى ما سبق يطلق بعض الاقتصاديين على مصطلح الركود التضخمي تلك الظاهرة التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة والتضخم معا، و يرى آخرون هذه العلاقة متمثلة في العلاقة الطردية بين معدلي البطالة والتضخم باتجاه الارتفاع أو تزايد أحدهما وثبات الآخر عند معدل معين لكن دون الاتجاه نحو الانخفاض المعتبر.

ويمكن قياس هذه الظاهرة باستخدام مؤشر الاضطراب الاقتصادي الذي هو حاصل جمع معدلي البطالة

[1] حسين عمر، التطور الاقتصادي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط 1، 1988، ص 167.

والتضخم لنفس الفترة المقاسة.[1] تزامن الزيادة في كل من التضخم والبطالة، حيث لما ترتفع البطالة إلى 5% يقابلها تغير في معدل التضخم بنسبة 2%، وعلى الرغم من هذه الحقائق الملاحظة بالشكل أعلاه إلا أن هناك نقص كبير في الأساس النظري لمنحنى فيليبس المعكوس.

ولقد أرجع اقتصاديو الأمم المتحدة موجة الركود التضخمي في ذلك الوقت إلى الزيادة المستمرة في الأجور معتمدين على فكرة لولب الأجور والأسعار، حيث تتسبب الزيادة في معدلات الأجور النقدية عن طريق القوة التفاوضية لنقابات العمال في ارتفاع تكاليف الإنتاج وانتقال هذه التكلفة عن طريق المنتجين في شكل زيادات متتالية في معدلات تغير الأسعار يتحملها في النهاية المستهلكون.

وفي ظل فشل أدوات التحليل الكينزي على تفسير وعلاج ظاهرة تزامن البطالة والتضخم في الاقتصاديات الغربية، كان لا بد من البحث عن العلاج لدى مدارس أخرى، ومنه ذهب بعض النقاد إلى أن إفلاس التحليل الكينزي في مطلع السبعينيات كان سببه التركيز على المظاهر النقدية من خلال اهتمامه بالجانب النقدي للتداول ومحاولة الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل، وكان لهذا الفشل أن فرضية التوازن أن برز أنصار جدد للفكر النيوكلاسيكي في شكله الحديث منطلقا من فرضية التوازن الآتي: الأسواق و استقرار دالة الطلب على النقود كبداية للهجوم على الأفكار الكينزية. وهناك عدة فرضيات فنشرت هذه الظاهرة وهي: المدرسة النقدية، الكينزيون المحدثون، اقتصاديات جانب العرض، الكينزيون الجدد[2].

وهكذا نجد أن ظاهرة الركود التضخمي قد كانت بمثابة تحدي واقعي لمنحنى فيليبس ونسفت تماما التوقعات والافتراضات التي قام عليها فيليبس والتي تؤكد أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة.

وهكذا سقطت نظرية فيلبس ولم تعد فعالة، حسب منتقديه والدراسات التي أثبتت ذلك وخاصة في الأجل الطويل كما سبق وأشرنا إليه.

[1] نومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القياس الاقتصادي، 2002، ص 121.

[2] نومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 134.

خلاصة:

إن التضخم ظاهرة اقتصادية دائمة الظهور على الصعيد الاقتصادي،قد يرتبط التضخم بأسباب مختلفة فقد يكون هيكليا أو يرجع إلى ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، أو ينتج عن تكاليف الإنتاج و قد تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى أنواعه والآثار التي تنجم عنه و السياسات التي تتبعها الحكومة لمكافحته، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى تفسير التضخم في مختلف المدارس الاقتصادية فاكتشفنا الاختلافات التي الموجودة بينهم، وفي الأخير تطرقنا إلى العلاقة التي تربط بين التضخم والبطالة والنظرية الشهيرة التي قدمها الاقتصادي النيوزيلندي فيلبس سنة 1958، والتي تقول أن هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، و لكن سرعان ما تلاشت هذه النظرية و لم تعد صالحة وخاصة في الأجل الطويل حسب منتقدي فيلبس، والسبب يرجع إلى ظاهرة الركود التضخمي وقد تتحقق هذه العلاقة في الأجل القصير، وهذا ما قد تم التطرق إليه من خلال هذا الفصل.

وسنحاول فيما يلي دراسة معدلات البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)، ومعرفة نوع العلاقة بين هاتين الظاهرتين.

تمهيد:

يعاني الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل جعلته من الاقتصاديات الدولية المتخلفة، خاصة مع اعتماده على صادرات البترول بنسبة تفوق 96%، مما جعله أكثر عرضة للاختلالات الاقتصادية التي تفرضها التقلبات الحادة التي تحصل مؤخرا في أسعار المحروقات، الأمر الذي جعل الجزائر تعاني من معدلات تضخم مرتفعة معظم السنوات.

بالإضافة إلى التضخم فإن الجزائر تعاني من ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى معدلات النمو المنخفضة، وحدوث اختلالات في كل من الاستثمار والإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية المهمة، وبعد أن قمنا بدراسة وتحليل كل من ظاهرتي التضخم والبطالة نظريا، وكذلك دراسة العلاقة بينهما في مختلف النظريات الاقتصادية، سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتعرف على واقع هاتين الظاهرتين في الاقتصاد الجزائري وتطور كل منهما، مع التركيز على الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، وذكر السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية للحد من هاتين الظاهرتين، كما سنقوم بالتطرق إلى منحنى فليبس و معرفة نوع العلاقة الموجودة بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الاقتصاد الجزائري، كل هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سوف نقوم بالدراسة القياسية لهاتين الظاهرتين خلال نفس الفترة الزمنية المذكورة سابقا، وذلك بالاعتماد على مختلف الإحصائيات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي، بنك الجزائر، وزارة المالية، والديوان الوطني للإحصائيات.

المبحث الأول: الدراسة التحليلية لظاهرتي التضخم والبطالة ومنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

المطلب الأول: الدراسة التحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر (1990-2017):

تشكل ضغوط التضخم في الجزائر انشغالا كبيرا، إذ أثبتت التجارب التضخمية الدولية والدراسات التجريبية المختلفة أن التضخم يشوه قرارات الاستثمار والادخار والإنتاج، مما يؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد لعل أهمها تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي، لذلك سنحاول في هذا المطلب أن نلقي الضوء على ظاهرة التضخم في الجزائر، من خلال إبراز أهم مراحل تطورها بالإضافة إلى الأسباب المنشئة للظاهرة في الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير سنتطرق إلى أهم الوسائل والسياسات التي اتبعتها السلطات الاقتصادية الجزائرية لتفادي هذه الظاهرة أو على الأقل الحد من نمو معدلاتها.

أولا: تطور معدلات التضخم في الجزائر: سنحاول في ما يلي تحليل ظاهرة التضخم و أهم مراحل تطورها خلال الفترة (1990-2017).

يمكن تقسيم تطور التضخم في الجزائر إلى مرحلتين (1990-2000)، و(2001-2017).

المرحلة الأولى: تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2000 فترة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق و تتميز بتحرير الأسعار و إلغاء الدعم الحكومي، إضافة إلى التدابير الأخرى المتخذة ضمن توصيات صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر، و الجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000):

الجدول رقم 03- 01: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000):

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل التضخم	**16.65**	**25.89**	**31.67**	**20.54**	**29.05**	**29.78**
السنة	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	/
معدل التضخم	**18.68**	**5.73**	**4.95**	**2.65**	**0.34**	/

المصدر: بيانات البنك الدولي، http:// www.worldbank.org

يمكن أن نقسم هذه المرحلة بالاعتماد على ارتفاع و انخفاض معدلات التضخم خلالها كما يلي:

الفترة (1990- 1995): عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 16.65% في عام 1990 إلى 31.67% سنة 1992 أي بزيادة قدرها 15% في مدة سنتين فقط حيث يعتبر معدل 31.67% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة (1990-2017) ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل من بينها التوسع النقدي المتتالي خلال سنوات هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة، أما خلال سنة 1993 انخفض معدل

التضخم بـ11% ليصل إلى 20.54% و يمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي[1]، ثم عاد معدل التضخم إلى الارتفاع من جديد حيث ارتفع من معدل 20.54% سنة 1993 إلى 29.04% 1994، و 29.78 سنة 1995 و يمكن القول أن نظام الأسعار كان أهم منبع للتضخم خلال هذه الفترة، بحيث أدت سياسة تحرير الأسعار إلى زيادة المسار التضخمي في الجزائر، علما بأن قانون

العرض والطلب هو الذي يحدد سعر التوازن في السوق، والاقتصاد الجزائري تميز منذ الاستقلال بعرض وطلب متزايد باستمرار مما أدى لارتفاع الأسعار الذي تزايد بشدة منذ 1990، بالإضافة إلى رفع الدعم عن السلع المحددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (افريل 1994) لتصل نسبة السلع المحررة أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك، وتخفيض قيمة الدينار، و الشكل البياني التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 03- 18: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 1995):

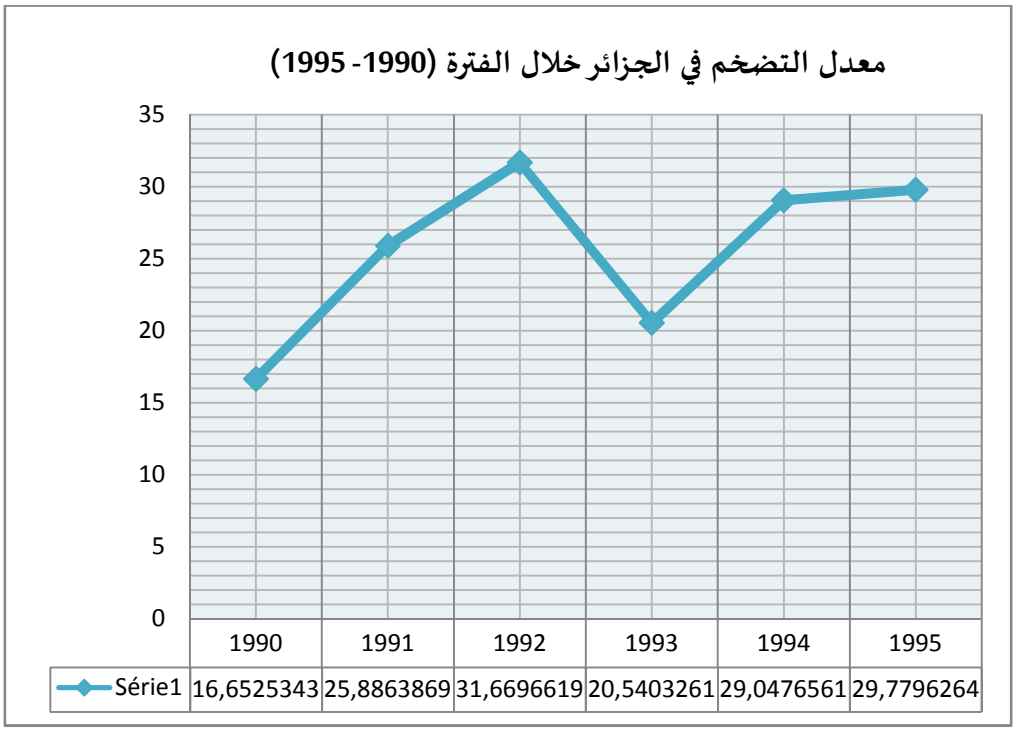

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

الفترة (1996- 2000): خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية، ونجاحها بداية من عام 1996 حيث بلغ معدل التضخم 18.68% ثم بدأ في التراجع إلى غاية 2.64% سنة 1999، و تزامن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية 1997 أين أصبحت معظم الأسعار حرة و ألغي الدعم العام على السلع

[1] مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص ص 66_67.

الاستهلاكية و الطاقة باستثناء عدد قليل منها، وقد وصل معدل التضخم لرقم قياسي بلغ 0.34%سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية، حيث تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة إجراءات تمت في إطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقود من قبل الأعوان الاقتصاديين، نذكر منها:[1]

_ الصرامة في تسيير السيولة من خلال تقليص نمو الكتلة النقدية، و البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، بالإضافة إلى التخلي عن الإصدار النقدي لتمويل العجز الموازنة.

_ تدني حجم الائتمان المحلي من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد ورفع أسعار الفائدة.

_ تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة التي عرفت أعلى مستوياتها خلال فترة الدراسة.

_ بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.

و سنوضح ذلك من خلال الشكل البياني الموالي.

الشكل رقم 03- 19: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1996- 2000):

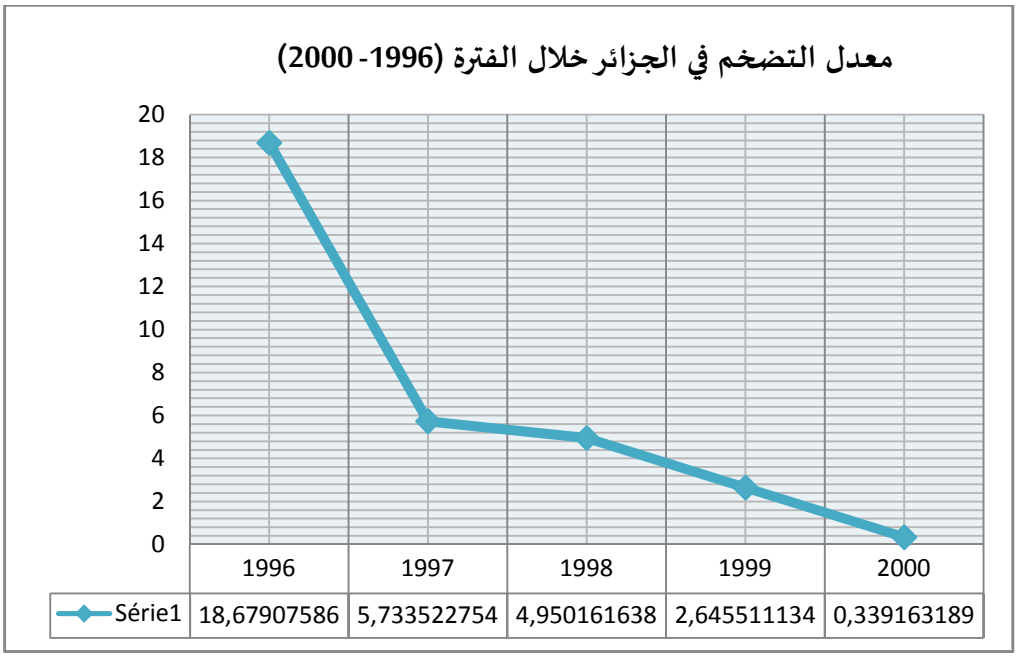

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

[1] محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1999- 2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، ص 272.

المرحلة الثانية: و تمتد هذه الفترة من 2001 إلى غاية 2017، و الجدول التالي يبين معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 03- 02: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017):

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	**4.23**	**1.42**	**4.27**	**3.96**	**1.38**	**2.31**	**3.67**	**4.86**	**5.73**
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	/
معدل التضخم	**3.91**	**4.52**	**8.89**	**3.25**	**2.91**	**4.78**	**6.40**	**5.59**	/

المصدر: بيانات البنك الدولي، http:// www.worldbank.org

نلاحظ من خلال إحصائيات هذه الفترة التي تتميز بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط خاصة خلال الفترة 2000-2011 أن معدل التضخم لم يتجاوز معدل 8.89% كحد أقصى، و ذلك في عام 2012 لكن من الواضح أيضا أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 بمعدل 0.34% و يمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

إن الانخفاض في معدل التضخم لسنة 2000 لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.23%، و تجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد ب3% و يرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطيات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 6000 دينار إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق، بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002 ، و مرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30%، ثم شهدت سنة 2003 ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4.27% وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003.

في سنة 2004 اخفض معدل التضخم إلى 3.96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات الذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%، أما سنة 2005 قدر معدل التضخم بـ1.38% و ذلك بتراجع قدره حوالي نقطتين ونصف عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية، وتدخل بنك الجزائر في إطار سياسات السوق المقيدة لامتصاص الفائض في السيولة لدى الجهاز المصرفي، وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ :2.31% ثم ارتفع في سنة 2007 إلى3.67% و ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر و الفواكه، و أيضا ارتفاع الرواتب

و الأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، و أيضا يرجع هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية من 18.6% سنة 2006 إلى21.5% سنة 2007.

في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية أي في 2008 إلى 4.86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة، و السبب راجع إلى ارتفاع أسعار الخدمات (البناء، النقل والاتصال) سنة 2006 وأيضا ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها سنة 2008.

وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.73% والسبب وراء ذلك هو حدوث تضخم قوي في أسعار المواد الغذائية كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر، وفي سنة 2010 عاد معدل التضخم للانخفاض نوعا ما حيث قدرت نسبته بـ :3.91% وهذا راجع إلى انخفاض التضخم في أسعار المواد الغذائية الطازجة، ويمكن القول إجمالا أن التضخم في سنة 2010 تولد أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات، أما في سنة 2011 فقد عاد معدل التضخم إلى الارتفاع من جديد حيث بلغ 4.52% وحسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجمع M2 في إحداث التضخم، كما ساهم التضخم المستورد من خلال ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، أما سنة 2012 بلغ معدل التضخم ذروته خلال هذه الفترة حيث 8.89%، هو تقريبا ضعف المعدل السابق وتفسر هذه الذروة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المواد الغذائية الطازجة (لحم، أغنام...) في نفس السنة مما ساهم بصفة كبيرة في تضخم الأسعار الداخلية.

بعدما عرف التضخم ارتفاعا قويا سنة 2012، سجل سنة 2013 تراجعا واسعا وسريعا، وهو أدنى تضخم منذ 7سنوات يقدر بـ3.25% وقد ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية، كما انخفض معدل التضخم سنة 2014 حيث بلغ 2.92%.

أما سنة 2015 و بسبب انخفاض أسعار البترول مقارنة بالسنوات السابقة فقد اثر هذا الانخفاض بشكل كبير على الاقتصاد الوطني مما أدى إلى عجز كبير في الميزانية، و لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية خاصة وأن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، فقد بلغ معدل التضخم 4.78% خلال سنة 2015، و واصل هذا المعدل وتيرته التصاعدية خلال سنة 2016 ليبلغ 6.38%، و هذا لنفس الأسباب، أما سنة 2017 فقد بلغ معدل التضخم 5.59%، فمقارنة مع سنة 2016 سجل هذا انخفاضا طفيف لكن ليس بقدر التوقعات، و السبب في ذلك هو الارتفاعات المسجلة في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة و المنتجات الغذائية الصناعية مقارنة بالسنة السابقة.

و سوف نبين ما تطرقنا إليه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 03- 20: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017):

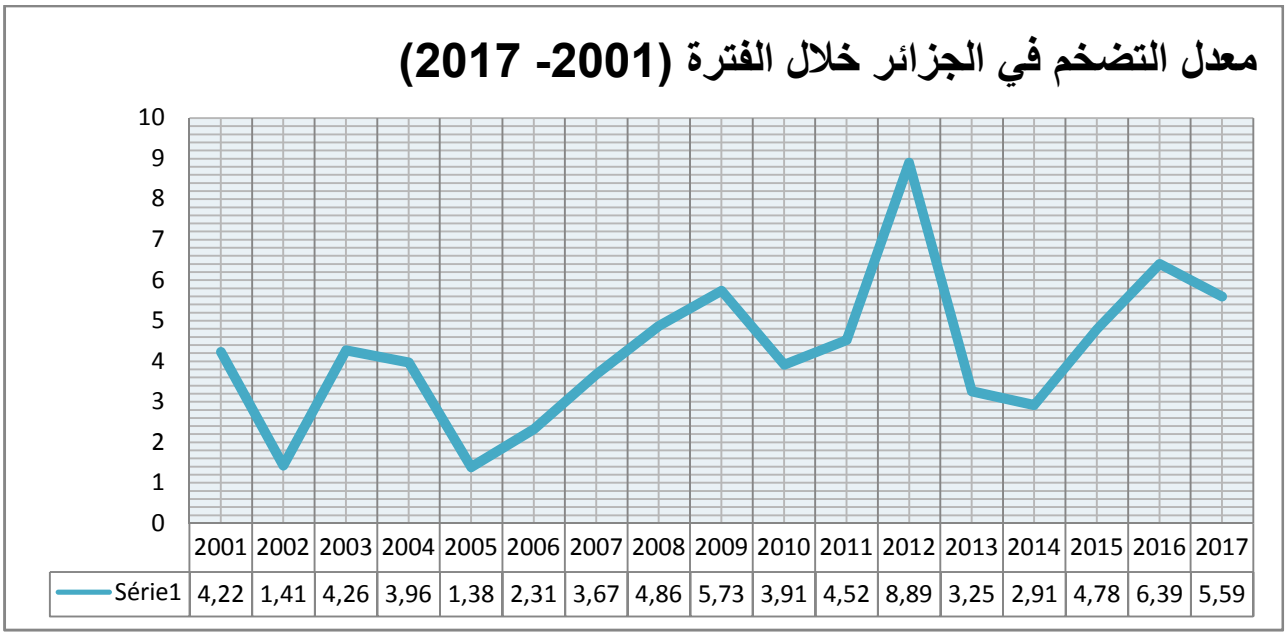

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

ثانيا: السياسات التي اتبعتها الدولة الجزائرية للحد من التضخم:

تعتبر الحكومة الجزائرية استقرار الأسعار أحد أهم أهدافها، ولذلك فإنها تسعى جاهدة أن تضع الحلول الفعالة والجذرية لمشكلة التضخم، ومن هذه الحلول نذكر ما يلي:

أ- أدوات السياسة النقدية: اتخذت الجزائر عدة إجراءات صارمة تخص السياسة النقدية هدفها، هو التخفيف من التضخم والتحكم فيه، نذكر منها:

1_ معدل إعادة الخصم: ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، فيمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالي:[1]

_ إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.

_ إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 06أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12شهرا.

_ إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى 06أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 03سنوات.

[1] ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس، 2005، ص 30.

لكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات، أو إنجاز السكن، وقد قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990من أجل سد الطريق أمام البنوك التجارية لاستعمال طريقة إعادة الخصم، وبالتالي التقليص من الاقتراض ومنه التخفيف من حدة التضخم، وبقي معدل الخصم مرتفعا إلى غاية سنة 1999 حيث بلغ 9.5% و بقي في وتيرة تنازلية إلى أن بلغ 4.5% سنة 2004 و 4% سنة 2015.[1]

2_عمليات السوق المفتوحة: وتجدر الإشارة هنا إلى أن العملية الأولى في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية سنة، 1996 وشملت مبلغا قدره 4 ملايين دينار بمعدل فائدة متوسطة 14.94% بغرض التخفيض من معدلات التضخم.

3_ معدل الاحتياطي الإجباري: تعتبر التعليمة التي أصادرها بنك الجزائر سنة 2004 و التي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15% من دون استثناء و بالأسلوب نفسه، بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات، ومدة مكوثها لدى البنك.[2]

4_ آلية استرجاع السيولة: تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995من أجل تمويل البنوك التجارية.

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة إبتداءا من 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها.[3]

ب- أدوات السياسة المالية:

ترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، لهذا تهدف لتخفيض هذا الطلب. ويمكن توضيح واقع السياسة المالية في الجزائر كما يلي:

1_ سياسة الإنفاق العام: أن السياسة الإنفاقية تميزت بارتفاع معدلاتها سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز، حيث تضاعف الحجم المطلق للنفقات العامة بـ 6 مرات خلال الفترة المذكورة، وهو ما يطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويفسر هذا باستخدام السلطات العمومية سياسة الإنفاق العمومي كأداة لدعم النمو، حيث بلغ الإنفاق الإجمالي سنة 2000 حوالي 1178.1 مليار دينار، حيث بلغ سنة 2014 حوالي 6980.2 مليار دينار.

[1] Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimesriel, n°32, Décembre 2015.

[2] فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61، 2013،ص 200.

[3] المرجع نفسه، ص 201.

2_ صندوق ضبط الإرادات: في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فضلا على الاتجاه العام لدى الحكومة الوطنية في الاعتماد المباشر على عائدات المحروقات ذات الصفة المتقلبة التي تعتبر المصدر الأساسي للإيرادات من العملة الصعبة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات قصد تعزيز فعالية السياسة المالية. يعتبر الصندوق أداة رئيسية للسياسة المالية في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000.[1]

3_ القروض الخارجية: انخفاض في حجم المديونية الخارجية نتيجة ارتفاع احتياطي الصرف وأسعار النفط، وهو ما يؤثر إيجابا على معدلات التضخم، ويمكن توضيح تطور المديونية الخارجية في الجزائر.

4_ السياسة الضريبية في الجزائر: و تتمثل في تعديل سعر الصرف، تقوية النظام الضريبي و توسيع القاعدة الضريبية و تطوير الحصيلة الضريبية، و هذا ما سعت له الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسة التحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (1990-2017):

كانت البطالة في الجزائر عقب الاستقلال بطالة هيكلية واسعة النطاق، حيث كانت اليد العاملة آنذاك غير مؤهلة ومركزة بشكل كبير في الأرياف بنسبة تقارب أو تفوق ،70%ومع بداية النزوح الريفي المبكر نحو المدن، تفاقمت البطالة بشكل كبير جدا، وهو ما أثر بشكل كبير ولمدة طويلة على سوق العمل وسياسات التوظيف المتبعة في الجزائر.[2]

أولا: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017): يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين.

المرحلة الأولى: و تتمثل في الفترة (1990- 2000) و هي فترة الإصلاحات الاقتصادية، إن أزمة تراجع المداخيل وضعف الاستثمارات العمومية التي بدأت منذ منتصف عقد الثمانينات في القرن العشرين، أدت إلى تزايد العسر المالي بسبب الديون الخارجية، مما أدى في النهاية إلى اعتماد سياسات إصلاح اقتصادي جذري للتحول نحو اقتصاد السوق. هذا التحول لم يكن ممكنا بسبب الضائقة المالية التي كانت تواجهها البلاد، إلا من خلال التقرب من الهيئات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن ثم تم اعتماد أول برنامج سنوي نهاية 1989، ولم يتبعه برنامج تعديل هيكلي، ومن ثم عاودت الجزائر اعتماد نفس البرنامج منتصف 1994، ومنه برنامج تعديل هيكلي ابتداء من ماي 1995 وحتى ماي 1998، وبالموازاة تمت إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية[3].

و الجدول الموالي يوضح معدلات تطور البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة.

[1] ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص 29.

[2] فضيل عبد الكريم، محمد صالي، النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014، ص 131.

[3] عبد الوهاب بن بريكة، ليلى بن عيسى، **سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات: عرض وتحليل**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 13و 14أفريل، 2011، ص 31.

الجدول رقم 03- 03: تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990- 2000):

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل البطالة	19.7	20.60	23	23.20	24.39	27.90
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	/
معدل البطالة	29.29	25.40	25.60	25.89	29.80	/

المصدر: بيانات البنك الدولي، http:// www.worldbank.org

وقد تميزت هذه الفترة كما يبدو من الجدول أعلاه بمعدلات مرتفعة للبطالة، حيث انتقل معدل إجمالي البطالة من 19.7% سنة 1990 إلى 29.29% سنة 1996 وسبب ذلك هو اتخاذ الدولة لعدة إجراءات لخفض الاستثمارات العمومية، وهذا ما يدل على تراجع دور الدولة في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق العمل، كون التشغيل يعتمد على الاستثمار، كما تخلت الدولة عن سياسة المنصب الدائم المضمون بالتعيين المباشر لخريجي المدارس المتخصصة والجامعات، وقد أبرمت الحكومة الجزائرية أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي20- 30 ماي 1989، وكان من أهم محاورها: إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا، بهدف تقليص العجز العام للميزانية، تحرير سوق العمل وجعلها مرنة بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح للشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة، وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية[1]، أما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 3 جوان 1991 بقيمة 400 مليون دولار، على أربعة أقساط كل قسط بـ 100 مليون دولار، وكان من أهم أهداف الاتفاقية : تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، وخصخصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودا، مع هذه الإصلاحات والسياسات المتبعة، واصل معدل البطالة الارتفاع حيث حقق معدلا قدره 23% سنة 1992، ثم بدأ في التسارع انطلاقا من عام 1993، ليصل إلى 28% سنة 1995 وخلال هذه السنوات الثلاث من 1992 إلى 1995 انتقل عدد البطالين من 1.5مليون بطال إلى 2.1مليون بطال، أي بزيادة قدرها 582000 شخص.[2]

كل هذا دفع بالجزائر إلى عقد اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، في ماي التي تضمنت خلق مناصب شغل جديدة، ومنذ انطلاق هذا البرنامج لم يتراجع معدل البطالة، فانتقل من 19.7% سنة 1990 إلى حوالي 30% في نهاية عقد التسعينات، وصرحت وزارة العمل في ماي 1998 أنه تم فقد مناصب شغل قدر عددها بحوالي 637188 منصب، أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الوطني لم يكن قادرا على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في 40 ألف منصب خلال 1994 و 1997، ثم

[1] هاجر رماش، اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2013، ص 114.

[2] Abdelmadjid Bouzidi, Les années 90 de l'économie Algérienne : les limites des politiques conjoncturelles, ENAG/Edition, Alger, 1999, p 144.

واصل هذا الرقم التدهور ليصل إلى 27ألف منصب جديد سنويا فقط، أما فيما يخص العرض فإنه تراوح بين 200 ألف إلى 300 ألف عرض جديد كل سنة، وعلى العموم يمكن تلخيص آثار هذه الإصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:

_ تراجع معروض الشغل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الإصلاحات إلى النصف تقريبا، حيث نجد أن القطاع العام يمثل القطاع الأول بنسبة78% في توفير مناصب الشغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8% ثم القطاع الأجنبي بنسبة 4.2%.

_ حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5% سنويا.
_ التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة، حيث تؤكد المعطيات أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 1994-1997 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة أي بمجموع 986 مؤسسة، بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل، فارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات والذي تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا أدى إلى زيادة وتسارع حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون عام1998.[1] و الشكل الموالي يبين ذلك بيانيا:

الشكل رقم 03- 21: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000):

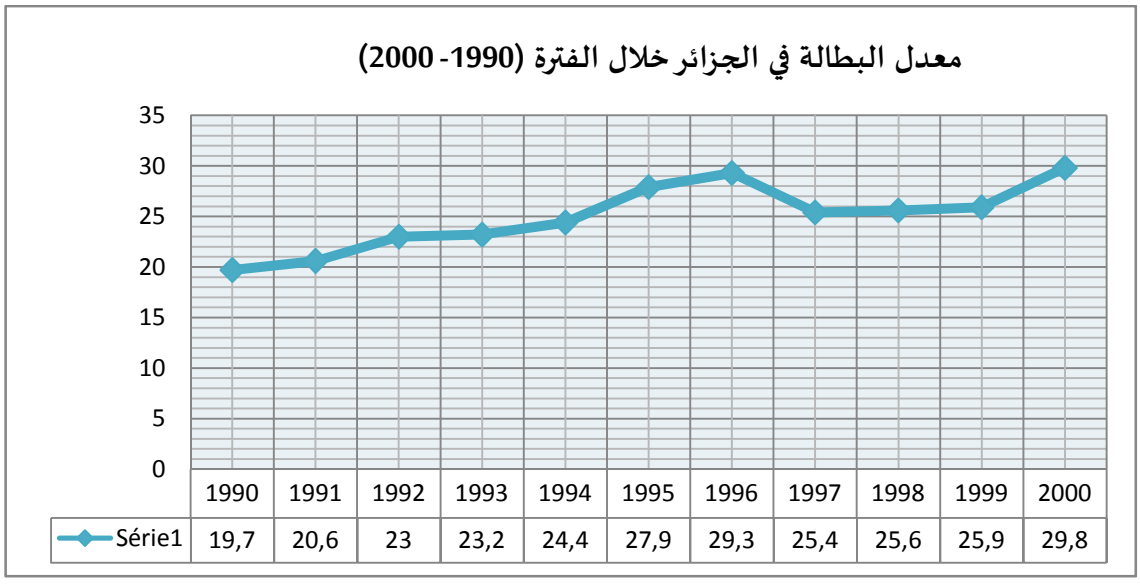

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

[1] شريف غياط، عبد الباقي روابح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة،21- 22 ماي 2002، ص 7.

المرحلة الثانية: و تمتد هذه الفترة من 2001 إلى غاية 2017، و الجدول التالي يبين معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 03- 04: تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001- 2017):

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	27.29	25.90	23.70	17.70	15.30	12.30	13.80	11.30	10.19
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	/
معدل البطالة	10	10	11	9.80	10.60	11.19	11.5	11.69	/

المصدر: بيانات البنك الدولي، http:// www.worldbank.org

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أهم الملامح التي ميزت هذه الفترة هو انخفاض معدلات البطالة، التي وصلت إلى غاية 9.80% فقط سنة 2013، إلا أنه رغم هذا الانخفاض تبقى معدلات البطالة مرتفعة لأسباب عديدة منها طول المرحلة الانتقالية لخصخصة المؤسسات العمومية، نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص، وعدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الانتعاش للاقتصاد الجزائري، وخاصة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011، و بغرض التخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية، الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمساعدة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، و كان لهذا البرنامج أثر إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد انتقل عدد البطالين من 2.3مليون بطال سنة 2001 أي بمعدل بطالة قدره 27.29% إلى 2078270 بطال سنة 2003 بنسبة بطالة قدرت بـ 23.70% ثم واصل معدل البطالة تراجعه في العام 2004، حيث بلغ عدد العاطلين 1672000 بطال أي بمعدل بطالة 17.70% ويرجع ذلك إلى الزيادة الهامة في فرص التشغيل وذلك عن طريق استحداث 728500منصب عمل، منها 477500 منصب دائم أي بنسبة 63%و 271000منصب مؤقت.[1]

وسجلت معدلات البطالة انخفاض كبير خلال هذه المرحلة فقد كان معدلها سنة 2005 يقدر بـ 15.30%، وقد عرفت تسجيل أقل معدل سنوي للبطالة بـ 9.80% سنة 2013، و بقيت تتراوح معدلاتها بين 10% و 12% في السنوات الأخيرة إلا أن بلغت 11.69% سنة 2017.

[1] عبد القادر لحسن، سياسة التشغيل و إشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)،اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للخماسي (2010- 2014)، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13و 14أفريل 2011، ص 193.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات الرسمية لمعدل البطالة في الجزائر غير دقيقة، فهي تدمج المناصب المؤقتة (تشغيل الشباب) وتفصل هذه الفئة عن العاطلين في حين أن الطلب على الشغل حقيقة يتجاوز المعدل المصرح به.

و الشكل الموالي يمثل ما تطرقنا إليه بيانيا.

الشكل رقم 03- 22: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017):

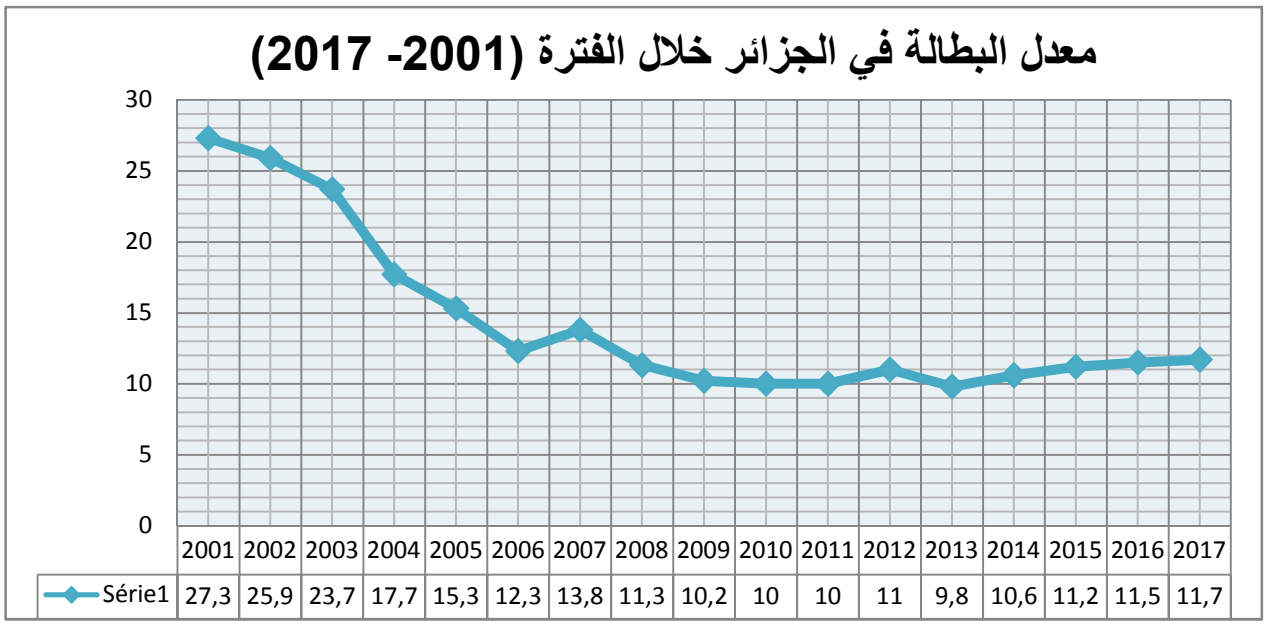

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

ثانيا: السياسات التي اتبعتها الدولة الجزائرية للحد من البطالة: نظرا للآثار السلبية للبطالة، قامت الجزائر باعتماد عدة آليات للحد من البطالة أو التقليل من آثارها على الأقل، نذكر منها:

- ✓ **الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية ESIL:** أنشئت سنة 1990 في إطار جهاز الإدماج المهني للشباب، الذي يهدف لتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب، وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية لا تتجاوز مدتها السنة، بأجر شهري لا يتعدى 2500دج، والذي لم يتغير منذ 1990، يستفيد منها الشباب العاطلون عن العمل الذين لا يتمتعون بمؤهلات كبيرة، ويدخلون سوق الشغل لأول مرة لا سيما في المناطق المحرومة من البلاد.
- ✓ **الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM :** هي مؤسسة عمومية تأسست بتاريخ 8سبتمبر 1990 وهي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي، تكمن مهامها في:
  - التنظيم والتأكد من معرفة وضعية وتطور سوق العمل واليد العاملة.
  - لعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطلب عليه.
  - تسجيل الخريجين الجامعيين في إطار عقود ما قبل التشغيل.

- تسيير ملفات العمال الأجانب

✓ **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:** هي هيئة ذات طابع خاص، أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار ذلك أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري، وتسعى هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، والى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

✓ **برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE :** يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، وهو موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة. وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02، ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل.

✓ **جهاز دعم الإدماج المهني DAIP :** هو جهاز يهتم بالتشغيل المأجور للشباب، أنشئ في 19 افريل 2008، و هو موجه إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة ويهدف إلى معالجة البطالة عن طريق الإدماج المهني لهؤلاء الشباب

✓ **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004):** جاء هذا البرنامج لتحقيق عدة أهداف، فيما يتعلق بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، و التنمية الاقتصادية و خلق فرص عمل جديدة.

✓ **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):** الهدف الأساسي من وراء هذا البرنامج هو تأهيل الموارد البشرية، وتتمثل أهم القطاعات المستفيدة من البرنامج في قطاع التنمية المحلية والبشرية، وقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، والتي استفادت من 45.42% و 38.52% من إجمالي البرنامج، وفيما يخص مكافحة البطالة فقد سعى هذا البرنامج إلى خلق ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية 2014.

و هناك العديد من الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الجزائر للحد من هذه مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

المطلب الثالث: منحنى فليبس في الاقتصاد الجزائري:

سنحاول في هذا المطلب إسقاط منحنى فليبس على الاقتصاد الوطني، و معرفة العلاقة بين التضخم و البطالة، كما سبق الإشارة إليه فإن العلاقة بين التضخم والبطالة سببها هو زيادة الطلب فإن ذلك يعني زيادة الإنتاج، وبما أن المؤسسات تسعى إلى زيادة إنتاجها من أجل ذلك تعمل على توظيف أكبر عدد من عمال وهذا يعني انخفاض معدل البطالة، وهذا أيضا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي سينعكس على الأسعار فتزداد ارتفاعا فينشأ التضخم، مما يؤدي إلى تراجع الطلب و شيوع حالة من الركود و الكساد الاقتصادي مع ما يرافقه من زيادة في معدلات البطالة، وتراجع مستوى الأسعار.

أما فيما يخص الاقتصاد الوطني وبالاعتماد على المعطيات السابقة وبعد ما قمنا بالدراسة التحليلية لكل من ظاهرتي التضخم والبطالة، تبينا لنا أن معدلتهما ليست مستقرة خلال فترة الدراسة (1990 -2017)، والسبب يرجع إلى السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلاد، وضعف الاقتصاد الوطني وعدم تنوعه ونقص

في الاستثمارات المحلية كانت أو الأجنبية، كما لحظنا أيضا أن العلاقة التي أثبتها فيلبس بأن هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم و معدلات البطالة لا تتحقق في الاقتصاد الوطني، إلا خلال فترات زمنية قصيرة و متقطعة،و لعلا أطول مدة تحققت فيها هذه العلاقة هي الفترة الممتدة من (1997 -2000)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03- 05: معدلات التضخم و البطالة (1997- 2000):

السنة	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	5,73352275	4,95016164	2,64551113	0,33916319
معدل البطالة	25,3999996	25,6000004	25,8999996	29,7999992

المصدر: بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن خلال هذه الفترة (1997 -2000) تحققت في الاقتصاد الوطني، العلاقة التي أثبتها فيلبس وهي العلاقة العكسية بين معدلات التضخم و معدلات البطالة، فنلاحظ أن معدلات التضخم كانت في انخفاض مستمر خلال هذه الفترة، و العكس تماما في معدلات البطالة فهي كانت في ارتفاع مستمر.

و الشكل الموالي يوضح لنا تحقق منحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1997 -2000):

الشكل رقم 03- 23: منحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1997- 2000)

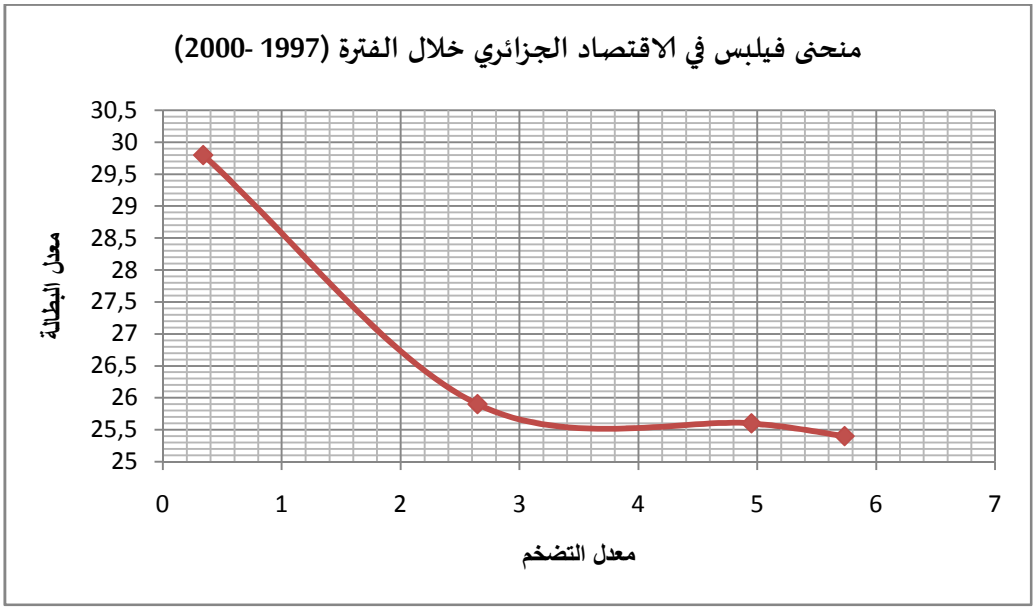

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

و في الأخير يمكن القول بأن علاقة فيلبس لا تتحقق في الاقتصاد الوطني، إلا خلال فترات زمنية قصيرة و متقطعة.

المبحث الثاني:الدراسة القياسية لظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 -2017):

لغرض دراسة العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة، سنستخدم بيانات سنوية تخص الاقتصاد الوطني، وذلك عن الفترة (1990-2017)، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع للإستقرارية، اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر، اختبار السببية لجرانجر، ونتائج تقدير العلاقة بين التضخم و البطالة في المدى القصير.

وسوف يتم الاعتماد على برنامج **Eviews10** والذي سوف يتم استخدامه في الدراسة القياسية.

- **تسمية المتغيرات:**

INF: معدل التضخم.

CH: معدل البطالة.

1- **دراسة الاستقرارية:**

يعتبر البحث في الاستقرارية الخطوة الأولى اللازمة في عملية بناء النماذج القياسية، والتي من خلالها يتم اختيار نوعية النماذج والاختبارات الواجب استخدامها، لذا سيتم اختبار استقرارية المتغيرات السالفة باستخدام اختبار جذر الوحدة المتمثل في اختبار ديكي فولر الموسع *ADF*، والذي يعتمد على النماذج الثلاث التالية:[1]

النموذج الأول: $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \text{pj}\ \Delta\ Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + C - \sum_{j=2}^{p} \text{pj}\ \Delta\ Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + C + b_t - \sum_{j=2}^{p} \text{pj}\ \Delta\ Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

ΔY_t: التغيير في السلسلة المراد اختبارها.

ϕ: معامل جذر الوحدة.

P_j: معامل التأخر الزمني للسلسلة .

P: عدد الفجوات أو التأخرات الزمنية.

b_t: مركبة الاتجاه العام.

[1] Régis Bourbonnais, Econométrie, 8ème édition, Dunod, Paris, 2011, p 248.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

وفيما يلي النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق اختبار ديكي فولر ADF.

الجدول رقم 03- 06: نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ADF):

1 st différence الفرق الأول			level المستوى			
None	Trend and intercept	Intercept	None	Trend and intercept	Intercept	
1.954414	3.595026	2.981038	1.953858	3.587527	2.976263	القيم الحرجة عند 5%
5.283320	5.319516	5.285964	1.366010	1.775048	1.486712	INF (ϕ)
3.904262	3.865790	3.902803	0.828852	2.074887	0.488929	CH (ϕ)

المصدر: إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامجEviews10 .

نلاحظ أن التضخم غير مستقر في المستوى الأصلي، عند مستوى معنوية 5% حيث عندما نختبر معنوية معامل الاتجاه العام(b) في النموذج الثالث نجده أكبر من 5% ما يعني عدم معنويته، مما قادنا للنموذج الثاني واختبار مدى معنوية الحد الثابت (c) الذي بدوره وجدناه غير معنوي لأن قيمة p. value أكبر من 5% وباختبار النموذج الأول نجد أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة لمعامل جذر الوحدة أقل من قيمتها الجدولية عند مستويات المعنوية 5%، كما أن قيمة p. value أكبر من 5% ما يجعلنا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وعليه فالسلسلة غير مستقرة من نوع DS، وعند الانتقال إلى سلسلة الفروق من الدرجة الأولى وباختبار النموذج الثالث وجدنا أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية، ما أدى بنا إلى الانتقال للنموذج الثاني، أين لاحظنا أن الثابت غير معنوي بدوره، أما عند اختبار النموذج الأول وجدنا أن قيمة p. value لمعامل جذر الوحدة أقل من 5% كما أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة لمعامل جذر الوحدة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية 5%، وعليه نرفض فرضية العدم أي أن السلسلة مستقرة عند مستوى الفروق الأولى (متكاملة من الدرجة الأولى).

ونفس الشيء ينطبق على استقرارية سلسلة البطالة فهي مستقرة عند مستوى الفرق الأول، أي أن كلتا السلسلتان متكاملتان من الدرجة الأولى، وبالتالي هذه النتائج تنسجم مع النظرية لقياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

2- تقدير النموذج:

❖ **تقدير العلاقة قصيرة الأجل:**

بما أن السلسلتان الزمنيتان للمتغيران متكاملتان من نفس الدرجة (الدرجة الأولى)، يظهر خطر الانحدار الزائف في التقدير، وبالتالي قد تكون نتائج التقدير مضللة، هناك طريقة لحل هذه المشكلة وهو استخدام الفروق لضمان استقرارها وبذلك تكون مشكلة الانحدار الزائف قد حلت.

وعليه عند تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في المدى القصير يمكن استخدام معادلة الانحدار التالية:

$$\Delta Inf_t = c + \beta \Delta Ch_t + \varepsilon_t$$

وبتقدير النموذج السابق وفقا لطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج Eviews10كانت النتيجة كالتالي:

الشكل رقم 03- 24: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين التضخم و البطالة.

Dependent Variable: DINF
Method: Least Squares
Date: 06/07/18 Time: 02:08
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCH	0.458794	0.465270	0.986081	0.3335
C	-0.273785	1.020691	-0.268235	0.7907

R-squared	0.037438	Mean dependent var	-0.409723
Adjusted R-squared	-0.001064	S.D. dependent var	5.252273
S.E. of regression	5.255068	Akaike info criterion	6.227450
Sum squared resid	690.3934	Schwarz criterion	6.323438
Log likelihood	-82.07057	Hannan-Quinn criter.	6.255992
F-statistic	0.972357	Durbin-Watson stat	1.871486
Prob(F-statistic)	0.333541		

المصدر: إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامجEviews10 .

ومنه يمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

DINF = 0.458793745716*DCH - 0.273784605011

من خلال هذا التقدير ومن الجدول السابق نلحظ أن معالم النموذج غير معنوية لكل من β و C، بالإضافة إلى القيمة الجد ضئيلة لمعامل التحديد R^2= 0.037، كما أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر F=0.33 أكبر من 5% ما يدل على ضعف القدرة التفسيرية للنموذج وعدم معنويته أي أن النموذج غير مقبول إحصائيا وبالتالي لا توجد علاقة في المدى القصير بين التضخم والبطالة.

❖ **تقدير العلاقة طويلة الأجل:**

لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين البطالة والتضخم سيتم استخدام اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر الذي يعطي إمكانية تحديد علاقة الأجل الطويل بين المتغيرين رغم الاختلالات في المدى القصير،وهناك شرطان لتحقق الاختبار هما:

✓ أن تكون للسلسلتان الزمنيتان نفس رتبة التكامل، فإذا كانت السلسلتان مستقرتان أو متكاملتان من درجتين مختلفتين فذلك يعني عدم وجود تكامل بينهما.

✓ أن سلسلة البواقي متكامل من درجة أقل من درجة تكامل السلسلتين.

لإجراء التكامل المشترك لأنجل وجرانجر يجب أولا تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين من الشكل:

$$Inf_t = c + \beta Ch_t + \varepsilon_t$$

عند تقدير العلاقة السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى اعتمادا على برنامج **Eviews10** كانت نتائج التقدير كما يلي:

الشكل رقم 03- 25: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين التضخم و البطالة.

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 06/06/18 Time: 17:23
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH	0.500431	0.242183	2.066335	0.0489
C	-0.044092	4.798897	-0.009188	0.9927

R-squared	0.141056	Mean dependent var	9.215677
Adjusted R-squared	0.108020	S.D. dependent var	9.619420
S.E. of regression	9.085031	Akaike info criterion	7.319883
Sum squared resid	2145.983	Schwarz criterion	7.415040
Log likelihood	-100.4784	Hannan-Quinn criter.	7.348973
F-statistic	4.269739	Durbin-Watson stat	0.322677
Prob(F-statistic)	0.048893		

المصدر: إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامجEviews10 .

لنتحصل على المعادلة التالية:

INF = 0.500431483513*CH - 0.0440922638234

نلاحظ من خلال هذا التقدير ومن الجدول السابق أن معامل البطالة β معنوي (prob=0.04) أقل5%، بينما الثابت C غير معنوي، ومعامل التحديد R^2= 0.14 و كذلك يعد ضعيف، كما أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر F=0.04 أقل من 5% ، ما يدل على أن هناك معنوية كلية للنموذج.

❖ **دراسة استقرارية البواقي:**

الشكل رقم 03- 26: سلسلة البواقي خلال الفترة (1990- 2017):

	Last updated: 06/06/18 - 17:35 Residuals from equation with dependent variable INF Modified: 1990 2017 // makeresids et			
1990	6.838126			
1991	15.62159			
1992	20.20383			
1993	8.974408			
1994	16.88122			
1995	15.86168			
1996	4.060526			
1997	-6.933344			
1998	-7.816792			
1999	-10.27157			
2000	-14.52960			
2001	-9.391699			
2002	-11.49878			
2003	-7.547180			
2004	-4.851745			
2005	-6.230063			
2006	-3.796691			
2007	-3.188035			
2008	-0.747793			
2009	0.674025			
2010	-1.047179			
2011	-0.438458			
2012	3.433931			
2013	-1.606452			
2014	-2.344075			
2015	-0.775763			
2016	0.686844			
2017	-0.220956			

سنقوم بإجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على بواقي التقدير لمعرفة إن كانت مستقرة أو لا.

الجدول رقم 03- 07: نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون سلاسل البواقي (ADF):

المستوى level			
None	Trend and intercept	Intercept	
-3.34	-3.34	-3.34	القيم الحرجة عند 5%
-2.111267	-5.305626	-1.592875	القيمة المحسوبة لسلسلة البواقي (ϕ)

المصدر: إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامجEviews10 .

بعد ما وجدنا أن كل من الثابت c ومعامل الاتجاه العام b غير معنويان، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية t (2.11-) أكبر من قيمة Mackinnon الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ما يجعلنا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وبالتالي سلسلة البواقي المقدرة غير مستقرة، و هذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين أي أنه لا توجد علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

3- اختبار السببية لجرانجر بين التضخم و البطالة:

طبقا لمفهوم السببية لجرانجر، إذا كانت سلسلة البطالة تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقع بالنسبة لسلسلة التضخم، نقول أن البطالة تسبب التضخم أي إضافة البطالة إلى نموذج التضخم يؤدي إلى تحسين توقع التضخم، والعكس عندما يسبب التضخم البطالة. ولاستبعاد أثر الارتباط الذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن[1].

قبل القيام باختبار السببية، قمنا باختيار فجوة الإبطاء المثلى وهي كالتالي:

الشكل رقم 03- 27: اختبار فجوة الإبطاء المثلى لاختبار السببية لجرانجر:

[1] شفيق عربش، وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33،العدد5، 2011، ص82.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INF CH
Exogenous variables: C
Date: 06/09/18 Time: 18:28
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-180.9467	NA	4434.383	14.07282	14.16960	14.10069
1	-129.2096	91.53478*	112.9620*	10.40074*	10.69107*	10.48435*
2	-129.0504	0.257285	152.9524	10.69618	11.18007	10.83552

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامجEviews10 .

نلاحظ من خلال مؤشر LR test, Final prediction error, Akaike, Schwarz, Hannan، أن فترة الإبطاء المثلى هي فترة واحدة وبذلك يمكن توضيح نتائج اختبار السببية لجرانجر بين البطالة والتضخم كما يلي:

الشكل رقم 03- 28: نتائج اختبار السببية لجرانجر بين التضخم والبطالة:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/09/18 Time: 18:45
Sample: 1990 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CH does not Granger Cause INF	27	0.66262	0.4236
INF does not Granger Cause CH		5.57841	0.0266

المصدر: إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامجEviews10 .

من الشكل السابق نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية العدم ما يعني أن التغير في معدل البطالة لا يسبب التغير في معدل التضخم، ونفس الشيء في حالة التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل البطالة.

إن النتائج السابقة لاختبار جرانجر أظهرت عدم وجود سببية بين متغير التضخم ومتغير البطالة.

ومن خلال ما تم عرضه يتبين لنا أنه لا توجد أي علاقة بين ظاهرتي التضخم والبطالة خلال الفترة (1990-2017) سواء في المدى القصير أو الطويل، وأن منحنى فيلبس لا يتحقق في الاقتصاد الجزائري.

خلاصة:

من خلال دراسة هذا الفصل، و بعد الدراسة التحليلية لكل من التضخم والبطالة نكون قد قدمنا أهم المؤشرات التي تقيس تطور كل من التضخم و البطالة في الاقتصاد الجزائري، ووضحنا أسباب حدوث الارتفاع أو الانخفاض في كل منهما خلال فترة الدراسة (1990- 2017)، بالإضافة إلى أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر للحد من معدلات الظاهرتين، كما تطرقنا إلى العلاقة العكسية التي أثبتها فيلبس ومدى تطابقها مع معطيات الاقتصاد الوطني، وكذلك من خلال ما تم عرضه تبين لنا عدم وجود أي علاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير والطويل، وعدم وجود سببية بينهما، وبالتالي عدم تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري وعدم إمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية.

قائمة المراجع:

1) أحمد رمضان نعمة الله و آخران، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ،2001.
2) أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

3) بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المنهل، بيروت، ط 1، 2006، ص 103.
4) البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 2003.
5) بن طاجين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار، ورقلة، 2010.
6) جميلة بدريسي، تكنولوجيا المعلومات و أثارها على الشغل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار، جامعة الجزائر، 1992.

7) حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ط 1 ، 2006.
8) حسام داود و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
9) خالد الزاوي، البطالة في الوطن العربي، مجموعة النيل العربي، ط 1، القاهرة، 2004.
10) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، 1998.
11) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد226، الكويت، 1998.

12) رمزي زكي، التضخم المستورد دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلدان العربية، دار المستقبل العربي، 1986.
13) الزغبي هيثم، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، الأردن، 2000.

14) سام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان، 2000.
15) سامة محمد الفولي، زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
16) السيد محمد السريتي،علي عبد الوهاب النجا، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2008.

17) شريف غياط، عبد الباقي روابح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة،21- 22 ماي 2002.
18) شفيق عربش، وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33،العدد5، 2011.

19) صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ط 2، 2000.
20) ضياء مجيد المسوي، الاقتصاد النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1992.
21) عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.

22) عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

23) عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

24) عبد الفتاح عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص، دار المريخ، الرياض، 1999.

25) عبد القادر لحسن، سياسة التشغيل و إشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للخماسي (2010- 2014)، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13و 14أفريل 2011.

26) عبد الوهاب بن بريكة، ليلى بن عيسى، **سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات: عرض وتحليل**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 13و 14أفريل، 2011.

27) عطية عبد القادر محمد، رمضان محمد أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2005.

28) علي عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة و أثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

29) غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة سباب، جامعة الإسكندرية، 1999.

30) فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61، 2013،ص 200.

31) فضيل عبد الكريم، محمد صالي، النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014، ص 131.

32) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

33) ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس، 2005.

34) مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2002.

35) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004.

36) محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

37) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

38) مقدم سلمان، أميرة عبد الله، البطالة و التضخم حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، 2016.

39) مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، مداخلة بعنوان: مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2005.

40) منشورات جامعة دمشق، الاقتصاد النقدي، كلية الاقتصاد، قسم المصارف و التأمين، جامعة دمشق، 2009-2010.

41) ميادة حسن رحيم، البطالة و سبل معالجتها في العراق، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 4، 2013.

42) ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

43) نعمة الله رمضان، عبد العزيز عفاف، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

44) هاجر رماش، اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2114.

45) وفاء دويس، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيض من البطالة في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم التسيير، ورقلة، 2007.

46) Abdelmadjid Bouzidi, Les années 90 de l'économie Algérienne : les limites des politiques conjoncturelles, ENAG/Edition, Alger, 1999.

47) Augey Dominique, Bramoullé Gérard, Economie monétaire, Dalloz, Paris, 1998 .

48) Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimesriel, n°32, Décembre 2015.

49) Bernard landais, leçons de politique monétaire, De Boeck, Bruxelles, 2008.

50) Bouriche Lahcène, les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980 - 2009), Thèse de doctorat en sciences économiques, Faculté de science économique, science du gestion et science commerciales, Université de Tlemcen, 2012- 2013.

51) Diemer, Economie général, les théories économiques, école supérieure du professorat et de l'éducation, Auvergne.

52) Gregory N.Mankiw, Mark P. Taylor, Principe de l'économie, 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011.

53) Régis Bourbonnais, Econométrie, 8ème édition, Dunod, Paris, 2011.